(٦)

الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٩
ما بين لبرلة الاقتصاد وتهويد المواطنة

امطانس شحادة

مدخل

في تلخيص فصل «الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٨»، توقّعنا، أن تسير العلاقات بين دولة إسرائيل وابناء الاقلية الفلسطينية فيها في اتجاه تصادمي، نتيجةً للتحولات في الخطاب الإسرائيلي السياسي ومحاولات التضييق القانونية والمضايقات التي يتعرض لها ابناء الاقلية الفلسطينية وقادتهم، من جهة، ونتيجة رفع سقف المطالب السياسية للعرب في إسرائيل من جهة اخرى. واستنتجنا، ان الحكومة الإسرائيلية الحالية ستعمل بجدية على مطالبة الفلسطينيين في إسرائيل بحسم قضية المواطنة وربطها بـ «الولاء للدولة»، والتأكيد على أن الحل القومي للفلسطيني هو إقامة دولتين، واحدة فلسطينية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ والثانية دولة يهودية بصيغتها الحالية. بالمقابل كان جليا ان المجتمع الفلسطيني، وممثليه من أحزاب وقيادات غير مستعد لمواجهة هذا التحدي. فهم لا يملكون الأدوات الاقتصادية لمقاومة الاملاءات الإسرائيلية، ولا التنظيم السياسي القومي الجامع. من هنا أضحى موضوع إعادة بناء لجنة متابعة شؤون الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وانتخابها بشكل مباشر من قبل المواطنين شأناً ملحاً، بل واجب وطني.

سوف نتناول في التقرير الحالي، ولأهمية الموضوع، المنابع الفكرية والسياسية للتحولات في تعامل الدولة مع الأقلية الفلسطينية، التي توقعناها في تقرير العام المنصرم، والتي تحولت إلى واقع في العام ٢٠٠٩. كما سوف نأتي على ابرز محطات علاقات الدولة مع الفلسطينيين في إسرائيل، والتي تتعلق بقمع الهوية الفلسطينية وتقليص هامش العمل السياسي وربطه بالولاء للدولة اليهودية

الصهيونية من جهة، والسياسات الاقتصادية تجاه الفلسطينيين، من حيث تجنيدها في فرض الاهداف السياسية والقومية للدولة، واستمرار وتبعية الاقتصاد العربي. فبالاضافة إلى التحولات العميقة في الوعي السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، ورفع سقف المطالب السياسية من الدولة، واسقاطات انتفاضة الاقصى وهبة اكتوبر واحداث سياسية وامنية حصلت منذ العام ٢٠٠٠ ، تتأثر السياسات الحالية تجاه الأقلية الفلسطينية من تحولات فكرية عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي، تعود منابعها إلى سنوات التسعينيات.

خاض المجتمع الإسرائيلي في منتصف التسعينيات صراعاً بين تيارات سياسية متنافسة. رأى التيار الاول، وهو ما يعرف إسرائيليا التيار الليبرالي، ان على دولة إسرائيل التنازل عن قسم كبير من الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ ولبرلة المواطنة وتحويل إسرائيل إلى دولة عادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. اعتقد هذا التيار ان إسرائيل دولة قوية بما فيه الكفاية للقيام بتغيير جدي في طابعها وفي سياساتها الخارجية وتقليص الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وان في وسع هذا التحول ان يوفر لها شرعية اقليمية وعالمية، كما انه شرط ضروري لاندماجها في الاقتصاد العالمي وفتح اسواق جديدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتصار النظام الليبرالي. دعا هذا التيار إلى انتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية لتحل مكان الاقتصاد المركزي شبه الاشتراكي الذي ساد في إسرائيل، والذي بات يشكل عبئاً على الطبقات المتوسط. حينها، أخذ عصر الجماعيّة الاستعمارية التقليديّة التي ميزت المجتمع الإسرائيليّ منذ قيام الدولة إلى التّحول تدريجيّاً إلى مصطلحات الفرديّة ومركزيّة الفرد. كان ذلك نهاية عصر الاشتراكيّة الصهيونيّة في الدولة، وبداية الدخول في عصر الرأسماليّة الصهيونيّة، أي الانتقال من الصهيونيّة الجماعيّة إلى صهيونيّة السوق (بيلد وشافير ٢٠٠٥؛ رام ٢٠٠٥، بن بورت ٢٠٠٦؛ فيلك ٢٠٠٤؛ رام ١٩٩٩؛ شاليف ٢٠٠٤؛ غوتوين ٢٠٠٣). وفقا لهذا الخطاب كان من المفروض ان تقوم إسرائيل أيضاً بتغير تعاملها مع المواطنين العرب، نحو، لبرلة المواطنة وتوسيع الحقوق والاعتراف إلى حدّ ما بالتمييز القائم تجاههم.

من جهة اخرى، وبالتوازي مع تنامي الخطاب الليبرالي بدأ ينمو خطاب محافظ لدى بعض النخب الإسرائيلية، يدعو إلى عدم التنازل عن الاراضي المحتلة بل تعميق الاستيطان، وعدم تطبيع إسرائيل وصيغة المواطنة. بل يطلب هذا التيار العودة إلى الجذور، إلى الصهيونية الحقيقية والمشارب الفكرية لهرتسل، التي «شُوهت على يد حزب العمل التاريخي الذي شدد على بناء الإسرائيلي المزارع والجندي والمستوطن

الاشتراكي»، بينما شدد تيار المحافظين الجديد على الجذور اليهودية وخصائص «الشعب اليهودي» ودعا إلى التشديد على الهوية الاثنية الجامعة واقامة دولة «غير طبيعية» بشكل متطرف، والتشديد على «يهودية الدولة» كهدف جامع لجميع اليهود، لتكون بمكانة فرن الصهر الجديد للصهيونية وللمجتمع اليهودي (حزوني ١٩٩٨؛ درور ١٩٩٧؛ غبيزون ٢٠٠٦). في المقابل دعم هذا التيار وبقوة، انتهاج سياسية اقتصادية ليبرالية إلى أبعد حدود يحقق فيها الفرد ذاته الاقتصادية (بن بورات ٢٠٠٦).

توقع عدد من باحثي المجتمع الإسرائيلي (بيلد وشفير ٢٠٠٥؛ رام ٢٠٠٥) ان يحتد التنافس بين هذه التيارات ليصل بالمجتمع الإسرائيلي إلى ازمة حقيقية. لكنهم لم يتوقعوا ان تنتج العلاقة الديالكتية لهذا الحراك والتنافس، خطاباً سياسياً واقتصادياً وثقافياً جديداً في المجتمع الإسرائيلي، يجمع ما بين الطرحين، ومتأثراً من الثقافة العسكرية القائمة اصلا في المجتمع الإسرائيلي (**kimmerling 2001**) ومن انهيار عملية السلام (شاليف وليفي ٢٠٠٤). هذا التيار الثالث يجمع ما بين الفكر الاقتصادي الليبرالي وبين التشديد على طبيعة الدولة كدولة يهودية، وعلى تعزيز المواطنة الاثنية اليهودية التي تقمع نزعات الفردانية الليبرالية السياسية. يمكن الادعاء ان التيار الثالث اقترح صيغة لنظام جمهوراني جديد في إسرائيل، مبني على الجامع اليهودي الصهيوني الجديد بدل الصهيوني التقليدي الذي اقترحة حزب العمل التاريخي. بدأت قوة هذا التيار تتصاعد بعد انتفاضة الاقصى، وترجمت سياسيا وحزبيا، بواسطة تيار الوسط الجديد او وسط اليمين ممثلا بحزب كديما، ومن ثم الليكود.

يمكن القول ان انعكاس تصاعد تيار المحافظين الجدد على الفلسطينيين في العام ٢٠٠٩ كان متناقضاً بين المحورين الاقتصادي والسياسي

سوف يعمل هذا الفصل على متابعة اسقاطات هذه التحولات، وانتصار تيار المحافظين الجدد، على واقع الاقلية الفلسطينية في إسرائيل، في الجوانب الاقتصادية والسياسية، كونهما الابرز في هذا السياق، من خلال متابعة واقع السكان الفلسطينين في العام ٢٠٠٩. بالمجمل، يمكن القول ان انعكاس تصاعد تيار المحافظين الجدد على الفلسطينيين في العام ٢٠٠٩ كان متناقضاً بين المحورين الاقتصادي والسياسي:

١. في المحور الاقتصادي وبعد سنوات من اهمال تنمية الاقتصاد العربي وتكييفه للاحتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، نجد بوادر لسياسات اقتصادية ليبرالية نوعا ما، تسعى لتحسين بعض المؤشرات الاقتصادية لدى الفلسطينيين، تقتصر على مستوى الافراد فقط، وتصب في المحصلة العامة في مصلحة

الاقتصاد الإسرائيلي وفقا لتوجهات المحافظين الجدد. تلك التحولات تعمل على فصل الاقتصادي عن السياسي، وتتجاهل المطالب السياسية للفلسطينيين وشروط خلق نمو اقتصادي مستدام.

٢. في المجال السياسي القومي، نجد ان العام ٢٠٠٩ شهد تزايد محاولات قمع الهوية الفلسطينية، وتقليص هامش العمل السياسي للفلسطينين في إسرائيل، وكي وعي سياسي يذوت دونية المواطن الفلسطيني، ومحاولات لمحو الذاكرة الجمعية التاريخية المشتركة للفلسطينيين، وفرض يهودية الدولة بواسطة القانون وعلى مستوى الافراد.

لكن، وبما اننا نتابع اسقاطات تحولات سياسية واقتصادية عميقة بدأت منذ عدة سنوات، لا بد لنا من التطرق إلى تحولات على مدار السنوات الاخيرة لنبين عمق التأثير، ولنوضيح بعض الجوانب التي قد لا تنعكس في سنة معينة، دون ان يتحول الفصل إلى مراجعة تاريخية.

المحور الاقتصادي: في العام ٢٠٠٩ إسرائيل تكتشف حاجتها لتطوير الاقتصاد العربي

تزايد محاولات قمع الهوية الفلسطينية، وتقليص هامش العمل السياسي للفلسطينين في إسرائيل

ازدادت منذ منتصف الثمانينيّات، وتيرة تحوّل الاقتصاد الإسرائيليّ من نمط اقتصاد شبه اشتراكيّ جماعيّ استيطانيّ، إلى نمط اقتصاد رأسماليّ، واقتصاد السوق الحرة الذي ترافق بجهود خصخصة الشّركات الحكوميّة، وتنازل الدّولة عن الدّور المركزيّ في إدارة الاقتصاد، وتسليمه لقوى السوق ظاهرّيًا.[١] وقد تنازلت إسرائيل عمليا، وبسبب تغير الاحتياجات، عن دولة الرفاه لكنها لم تتنازل تماما عن دورها الاقتصادي، بل تحولت نحو ادارة وتنظيم السوق، دون ان تسيطر عليه او تتحكم بالاقتصاد مباشرة. وبدات الحكومات الإسرائيلية منذ عدة سنوات بالاتجاه نحو مزيد من الليبرالية، رافقها تقليص ميزانيّتها، وتقليص العجز المتراكم فيها، وتقليص ميزانيّات الرّفاه ومخصّصات التأمين الوطنيّ؛ وذلك بالتزامن مع كشف الاقتصاد على الأسواق الدوليّة، (رام ١٩٩٩؛ فيلك ٢٠٠٤؛ شاليف ٢٠٠٤؛ **Plessner 1994**). كان تأثير هذه التحولات في السياسات الاقتصادية وفي مبنى الاقتصاد والصناعة سلبياً إلى حدّ كبير على الفلسطينيين في إسرائيل. وقد بدأت بوادر هذه التحولات بالتكشف والظهور نهاية التسعينيات لكنها تفاقمت في بداية الالفية الحالية، وانعكست اساسا في ارتفاع مستويات الفقر؛ معدلات البطالة؛ المشاركة في اسواق العمل وفقًا للفروع الاقتصادية والمهن؛ ومعدلات الدخل.

لم تتعدّ تصريحات رجال السياسية في إسرائيل حول الحاجة لتطوير الاقتصاد العربي وتحسين الاحوال المعيشية للعرب كونها ضريبة كلامية، حيث لم ينتج عنها أي تحسين اقتصادي على ارض الواقع، الا اننا بدأنا نلاحظ في السنوات القليلة الماضية خطاباً اقتصادياً جديداً تجاه الفلسطينيين في إسرائيل تسوق له الحكومات الإسرائيلية، بدءا من حكومة اولمرت الاخيرة (خاصة بعد حرب لبنان ٢٠٠٦)[٢] وتناميه في العام الأخير. يطرح هذا الخطاب الحاجة والاهمية لتعامل الدولة مع المشاكل الاقتصاد للمواطنين العرب في إسرائيل. بل ان الحكومة بدأت بتنفيذ عدة خطوات على ارض الواقع تعكس تغييراً ما في السياسات الاقتصادية.

ورغم ما يظهره الخطاب من تحول، الا ان فهمه من خلال علاقته بأهداف السياسات الاقتصادية للدولة يوضح عدم وجود تغير جوهري في اهداف الدولة الاقتصادية تجاه الفلسطينيين، وان هذا التغير يتناسق مع صالح الدولة أولاً وأخيراً. إذ ينتمي وكلاء التغيير من طرف الفلسطينيين والذين تتعامل معهم الحكومات الإسرائيلية إلى القطاع الخاص العربي ورجال اعمال، وبصفتهم الشخصية دون ان يكون لهم مشروع اقتصادي عام. فيما تستثني الدولة القيادات العربية والاحزاب العربية، من مشاريعها، إذ ان تحديد المشاكل الاقتصادية ناهيك عن أولويات المواطنين العرب يقوم على نقاش بين الدولة والقطاع الخاص، وفي بعض الحالات مع القطاع الثالث، ويتخطى قياداتهم السياسية والمؤسسات السياسية، ولا يشمل تغير السياسات محاور بإمكانها خلق تنمية وتطوير اقتصادي مستدام ومستقل عن نوايا الحكومة.

العامل الثابت في سياسات الدولة الاقتصادية تجاه الفلسطينيين هو الحفاظ على التفوّق اليهوديّ

يدعي هذا الفصل ان السياسات المنتهجة خلال العام ٢٠٠٩ هي استمرار للسياسات الاقتصادية المعمول بها تجاه الأقلية العربية منذ اقامة الدولة –التي ترتكز على مبدأ تجنيد الاقتصاد لمتطلبات النّفوذ القومي والاهداف القومية، وحجب الموارد الاقتصادية عن مجموعة الأقلية بهدف ضمان تعلقها في الموارد الاقتصادية وبأماكن العمل التي تنتجها مجموعة الأغلبية أو الدولة– لكن التغيير هو في احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي. كما ان هناك عدة اسباب لهذا التحول وعدة شروط. قبل الخوض في تفاصيل هذا التحول لا بد من مراجعة الاطار العام للتعامل الاقتصادي المنتهج تجاه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لتفسير التحولات الحالية. لهذه الغاية هناك ضرورة لربط السياسات الحالية بالأسس الإيديولوجية الاقتصادية للمشروع الصهيوني، ومع التغيرات الحاصلة في الأيديولوجية الاقتصادية في الدولة، والانتقال إلى نظام اقتصادي ليبرالية والحاجة للانضمام إلى الاقتصاد العالمي ومؤسساته.

ولا نقصد بهذا الادّعاء النّفي المطلق لأيّ تطوّر وإنماء اقتصادي في أوساط الأقليّة الفلسطينيّة، وإنما نعني بذلك أنّ سقف التطور الاقتصادي حُدِّدَ دائمًا وفقًا لاحتياجات الدّولة. بمعنى آخر، ندّعي أن أي تطور اقتصادي مشروط ومحدَّد يمكن أن يخدم أجهزة «الإشراف والرّقابة» بمصطلحات لوستيك (لوستيك ١٩٨٥). وفقا لهذا الطرح، تتعامل دولة إسرائيل مع الاقتصاد كلعبة فيها الغالبون والمغلوبون، ويجدر للدولة أن تكون بين الغالبين، بذريعة الحفاظ على أمنها القومي. لذلك نجد ان العامل الثابت في سياسات الدولة الاقتصادية تجاه الفلسطينيين هو الحفاظ على التفوّق اليهوديّ، واستغلال الأقليّة العربيّة، وتجريدها من كلّ الموارد أو من أيّ عامل يساعد على تعزيز النفوذ الاقتصادي، وإقصائها من عملية التطور من أجل حفظ دونيّتها وتعزيز أجهزة الإشراف والرقابة عليها.

تم تنفيذ هذه السياسة حيال الأقلية العربيّة منذ اقامة دولة إسرائيل. بالمقابل تم تصميمها مع مراعاة لخط سياسي أُطْلِقُ عليه «الخط المتغير» في هيئة نموذج اقتصادي أشبه بنموذج اشتراكيّ- صهيونيّ في الدولة منذ قيامها وحتى الثمانينيات، ومع نهاية الثمانينيات تم تشغيل خطوط السياسة الثابتة المنتهجة حيال الأقليّة العربيّة مع مراعاة السياسة الرأسماليّة- الليبرالية المطبّقة في الدّولة.

العائلات العربية
هي الاكثر فقرا في إسرائيل

يمكن تفسير «التسهيلات» أو «التعديلات» الشحيحة والمتباعدة في تعامل الدولة مع الأقليّة العربيّة (نحو التّوجّهات في فترة حكومة رابين ١٩٩٢) كانتقال إلى سلوك يرتكز على اعتبارات الفائدة النسبيّة (وليس فقط بمصطلحات الربح والخسارة المطلقة) من أي عمل معين، وكرد على القسريات التي يلزم على الدولة أو مجموعة الغالبية أن تجابهها، من خلال دفع ثمن مقبول، مؤقت، لا يخرق أي توازن ولا يخلق علاقات قوى جديدة. لا تزال الدولة على قناعة ان الاقتصاد مورد محوري للأمن القومي ولتفوق مجموعة الغالبية، لكنه يتم تحديد سلوكها بالاعتماد على اعتبارات الربح والخسارة النسبي. اعتبار التسبب في خسارة كبيرة للطرف الثاني ليس اعتبارًا مركزيًا. لقد تم إبداله باعتبار تضخيم الربح، حتى لو نتج عن هذه العملية ربح طفيف او فوائد مؤقتة للطرف الآخر.

لم تعتبر دولة إسرائيل، حتى هذه الفترة، الأزمة الاقتصاديّة للأقلية العربية، مشكلة عميقة ومقلقة، تلزم مبدأ الخيار بين بدائل سياسية صعبة. بل تعتبر الدولة هذه المسألة «مشكلة سهلة» لها حل واحد يكمن في الحفاظ على الوضع الراهن، الذي يتوافق مع الإيديولوجية ومصالح الأغلبية. في حال بدأت هذه المسألة تضرّ باقتصاد الدولة

بشكل او بآخر، أو بالمقاييس الاقتصاديّة للدولة، أو في حال تشكل عائقًا أمام تطبيق السياسات الاقتصادية أو تحقيق أهداف سياسية للحكومة، قد تتحول هذه المشكلة عندها إلى «مشكلة تتطلّب علاجًا». كما حصل في بداية التسعينيات بهدف المساعدة في استيعاب المهاجرين اليهود، أو انتقال مصانع يهودية إلى مناطق عربية بغية استغلال قوى العمل الرخيصة للتمكن من منافسة السوق العالمي، او كما يحصل في السياسات الحالية.

سوف نوضح في هذا الفصل انه منذ نهاية التسعينيات كان هناك تأثير سلبي واضح لتغير السياسات الاقتصادية على المواطنين العرب، بمصطلحات الفقر والدخل والمشاركة في اسواق العمل والبطالة والفروع الاقتصادية والمهن. التأثير السلبي هذا لم يقلق صناع القرار في إسرائيل بشكل عام. لكن بسبب تحول الاوضاع الاقتصادية الصعبة للفلسطينيين في إسرائيل إلى عائق أمام تطور الاقتصاد الإسرائيلي الكلي وتنميته، نلاحظ وجود بوادر لتغيير السياسات الاقتصادية المعمول بها تجاه الفلسطينيين. هذا التحول مشروط بسقف مصالح الاقتصاد الإسرائيلي واحتياجاته ومصالح الدولة.

بلغت نسبة العائلات العربية الفقيرة قرابة ٥٠٪ من مجمل العائلات العربية بينما تصل نسبتها إلى ١٥٪ لدى الأسر اليهودية

وفقا لتقارير رسمية نشرت في نهاية العام ٢٠٠٩، منها تقارير مؤسسة التأمين الوطني ودائرة الاحصاء المركزية – نشرت في شهر تشرين الأول–، فان العائلات العربية هي الاكثر فقرا في إسرائيل. بيّن تقرير الفقر الذي نشرته مؤسسة التأمين الوطني ان معدل الفقر العام في إسرائيل بلغ قرابة ٢٥٪ من مجمل الأسر في الدولة. وان عدد العائلات الفقيرة نحو ٤٢٠,٠٠٠ عائلة (يشكلون ١,٦٥١,٣٠٠ مواطن بينهم ٧٨٣٦٠٠ طفل).[٣] وتشير المعطيات إلى ان العائلات العربية هي الأكثر فقرا، اذ بلغت نسبة العائلات العربية الفقيرة قرابة ٥٠٪ من مجمل العائلات العربية (وتشكل ٣٠٪ من مجمل العائلات الفقيرة في إسرائيل)، بينما تصل نسبتها إلى ١٥٪ لدى الأسر اليهودية (وتتمركز بالأساس لدى العائلات اليهودية المتدينة). معطيات الفقر لدى الأسر العربية تضاف إلى معطيات أخرى نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية[٤] في الشهر ذاته تشير الى:

- احتمالات الأسر العربية لتكون تحت خط الفقر هي الأكبر مقارنة بالأسر اليهودية؛
- ان قرابة ٥٠٪ من العرب تنازلوا عن وجبات غذاء بسبب الأوضاع المالية الصعبة؛

- وجود فجوات كبيرة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومستويات التعليم ومنالية الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات مقارنة بالمجتمع الإسرائيلي .
- يصل دخل العائلة العربية إلى ٥٠٪ من دخل العائلة اليهودية .
- هذه المعطيات ليست غريبة عن واقع الفلسطينيين في إسرائيل ، اذ ان معدلات الفقر لدى الاسر العربية آخذة في الارتفاع منذ نهاية التسعينيات ، ومعدلات البطالة أعلى من معدلها العام ، ومعدلات الدخل أقل من العائلات اليهودية . لتوضيح هذه الجوانب وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الجديدة لا بد من التطرق إلى السنوات الماضية ايضا .

نعرض في القسم التالي معطيات مقارنة عن الفقر والمشاركة في أسواق العمل والبطالة لدى الفلسطينيين في إسرائيل منذ التسعينيات ولغاية الآن . نبدأ بوصف الحالة الاقتصادية للعائلات العربية ومن ثم ننتقل إلى مستوى الفرد ونتابع تغيرات في مؤشرات اقتصادية مقارنة مع سنوات ماضية .

بلغ عدد الأسر العربية في إسرائيل في العام ٢٠٠٨ قرابة ٢٨١ الف اسرة تشكل ١٤٪ من مجموع الأسر في إسرائيل . يصف الجدول ١ الحالة الاقتصادية للعائلات العربية .

يصل دخل العائلة العربية إلى ٥٠٪ من دخل العائلة اليهودية

جدول ١ : ميزات الأسر العربية المشاركة في سوق العمل في إسرائيل- ٢٠٠٨

ميزات الأسر العربية	العدد (آلاف)	٪
عدد الاسر العربية	٢٨١,٠	١٠٠
أسر يترأسها مشاركون في سوق العمل	**٢٢٠,٠**	**٧٦,٠**
أسر جميع أفرادها يعملون	٣٦,٣	١٦,٥
أسر فيها أجير واحد	١٣٤,٠	٠,٦١
أسر فيها أجيران	٦٥,٤	٢٩,٧
أسر فيها ٣ أجيرين وأكثر	٢٠,٦	٩,٣
أسرا يترأسها عاطل عن العمل	**٦٧,٨**	**٢٣,٥**
جميعهم عاطلون عن العمل	٥٤,٦	١٩,٠

المصدر: كتاب الاحصاء الإسرائيليّ الرسميّ للعام ٢٠٠٩، جدول ٥,١٤ و٥,١٧.

يتّضح من المعطيات في الجدول ١ ان معظم العائلات العربية يترأسها رب عائلة يعمل (٧٦,٠ ٪). فقط في ١٦,٥ ٪ من الأسر العربية يعمل جميع أفراد العائلة، في حين أنه في معظم العائلات (٦١ ٪) هناك أجير واحد فقط مما يؤثر على دخل الأسر العربية التي تقبع في أدنى درجات الترتيب الاقتصادي في الدولة، كما يتضح من الجدول ٢.

جدول ٢: أسر تترأسها أجيرون، حسب التقسيم لسلم الدخل الشهري الصافي- للعام ٢٠٠٧

اعشار الدخل	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
معدل الدخل الصافي	٣٣٤٤	٥٢٤٤	٦٦٤٣	٨٠٤٧	٩٥٣٠	١١٢٦٥	١٣١٣٧	١٥٦٢٨	١٩٠٨٤	٢٩٢٨٩
عائلات يهودية ٪	٧٧,٠	٦٩,٥	٧٨,٢	٨٣,٠	٨٩,٨	٩٠,١	٩١,٨	٩٥,١	٩٧,٥	٩٧,٦
عائلات عربية ٪	٢٣,٠	٣٠,٥	٢١,٨	١٧,٠	١٠,٢	٩,٩	٨,٢	٤,٩	٢,٥	٢,٤

المصدر: كتاب الاحصاء الإسرائيليّ الرسميّ للعام ٢٠٠٩، جدول ٥,٣١.

بلغ معدل الدخل الشهري غير الصافي للعائلة في إسرائيل في العام ٢٠٠٧ قرابة الـ ١٣,٠٠٠ شيكل جديد (ما يعادل ٣٥٠٠ $) والدخل الصافي ١٠,٧٠٢ شيكل جديد. ووفقا لمعطيات مؤسسة التأمين الوطني يصل معدل دخل الاسرة العربية إلى قرابة ٥٠٪ من دخل الاسرة اليهودية (٧٠٠٠ شيكل مقابل قرابة ١٤٠٠٠ شيكل). من هنا ليس غريبا أن تقع معظم الأسر العربية في ادني درجات تقسيم سلم الدخل. أما في درجات أعشار الدخل المرتفعة فهناك غياب شبه تام للأسر العربية إذ تشكّل ٤,٩٪ فقط من العشر الثامن، و ٨,٢٪ من العشر السابع، بينما تشكّل ٢٣,٠ ٪ من العشر الاول (الادنى) و ٣٠,٥٪ من العشر الثاني.

الفقر في الوسط العربي متجذر أكثر منه في أية شريحة أو فئة أخرى من فئات الدولة. وضائقة الفقر لدى العائلات العربية قائمة في كافة أنماط العائلات، وهي ليست ناجمة عن كبر العائلة وعدد أفرادها فحسب. وقد ازداد معدل حالات الفقر في أوساط العائلات العربية ثلاثة أضعاف، منذ مطلع التسعينيات. تشكل الأسر العربية الفقيرة، من مجمل الأسر الفقيرة في الدولة، قرابة ثلاثة أضعاف نسبتها العامة في الدولة (١٣٪ مقابل ٣٤٪).

الجدول ٣: معدل الفقر في الأسر اليهودية والعربية (١٩٩٠-٢٠٠٥)

السنة	يهود			عرب		
	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب ٪	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة ٪	نسبة الانخفاض ٪	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب ٪	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة ٪	نسبة الانخفاض ٪
١٩٩٠	٣٣,٥	١٣,٢	٦٠,٦	٤٧,٢	٣٤,٥	٢٦,٩
١٩٩٢	٣٣,٨	١٦	٥٢,٧	٤٩,٨	٣٩	٢١,٧
١٩٩٤	٣٣,١	١٦,٨	٤٩,٢	٥١,٩	٣٨,٥	٢٥,٨
١٩٩٦	٣٢,٧	١٤,٤	٥٦	٤٦,٣	٢٨,٣	٣٨,٩
١٩٩٨	٣١,٣	١٣,٥	٥٦,٩	٥٢,٨	٣٧,٦	٢٨,٨
٢٠٠١	٣١,٦	١٤,٧	٥٤,٥	٥٤,٧	٤١,٣	٢٤,٦
٢٠٠٢	٣٠	١٤,٨	٤٥,٦	٥٥,٦	٤٤,٧	٢٠,١
٢٠٠٣	٣٠,٥	١٤,٩	٥١,٥	٥٦,٩	٤٨,٤	١٥
٢٠٠٤	٣٠,٣	١٥,٩	٥١,٥	٥٧,٥	٤٩,٩	١٣,٢
٢٠٠٥	٢٩,٨	١٥,٩	٤٦,٦	٥٨,٦	٥٢,١	١١,١
٢٠٠٧	٢٨,٣	١٥,٠	٤٦,٨	٥٨,٣	٤٦,٨	١١,٨
٢٠٠٨	٢٨,٤	١٥,٠	٤٦,٢	٥٧,١	٤٦,٢	١٣,٥

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني: درجات الفقر وعدم المساواة، سنوات مختارة.

يوضح الجدول «٣» معدل الفقر في الأسر العربية واليهودية في الدولة منذ مطلع

التسعينيّات حتى العام ٢٠٠٨ . وتدل المعطيات على وجود فروق جوهرية بين المجموعتين .

- منذ مطلع التسعينيّات هناك اتجاه عام في ارتفاع معدل الفقر في أوساط الأسر العربية، سواء تم قياسها وفق الدخل الإجمالي، أم وفق الدخل الصافي .
- نسبة الفقر في أوساط الأقلية العربية تفوق نسبته لدى السكان اليهود، سواء أجري الحساب وفق الدخل الإجماليّ أم وفق الدخل الصافي .
- تنخفض نسبة الفقر في أوساط العائلات اليهودية بقرابة ٥٠٪ بعد احتساب مدفوعات التحويلات والضرائب، وتصل إلى قرابة ١٥٪ فقط . في المقابل، تنخفض نسبة الفقر لدى الأسر العربية في العام ٢٠٠٨ بعد تدخل الدولة عبر الضرائب ومدفوعات التحويلات والمخصصات من ١ , ٥٧٪ إلى ٢ , ٤٦٪ اي بنسبة ٥ , ١٣٪ فقط . يوضح هذا المعطى ان حدة التأثير السلبي للتغيرات في سياسات الرفاه كان أكبر على المواطنين العرب منه على المواطنين اليهود .
- منذ العام ١٩٩٠ لغاية العام ٢٠٠٠ كان تدخل الدولة بواسطة مخصصات التأمين والضرائب يخفض معدل الفقر لدى العائلات العربية بقرابة الربع، اما منذ العام ٢٠٠٢، وبعد تغيير سياسات المخصصات الاجتماعية وخطط الاشفاء الحكومية، خاصة في عهد نتنياهو كوزير للمالية، انخفضت تلك النسبة، بالمعدل، إلى ١٢ ٪ فقط، مقابل ٥٠٪ لدى المجتمع اليهودي .
- تغيير السياسات أثر بشكل كبير على المجتمع الفلسطيني، خاصة انه لم تكن هناك أية سياسات لرفع مشاركة العرب في اسواق العمل أو رفع مستويات التعليم ودمج العرب في فروع الاقتصاد الجديد والمهن ذات الدخل المرتفع، كما سنبين في الجداول التالية .
- تدل المعطيات على غياب العلاقة بين معدّل الفقر في أوساط الأقلية العربية، وبين النمو الاقتصادي في الدولة (فعلى مدار الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٠ – ١٩٩٦ و ٢٠٠٣–٢٠٠٧، كان النمو في الاقتصاد الإسرائيلي – على الأغلب – إيجابيًا . في فترات النموّ والازدهار، انحسرت رقعة الفقر لدى المواطنين العرب (أو اتّسعت) بفعل تدخّل الدولة (عَبر المخصصات)، ولم يكن الأمر نتيجة لمعالجة المشاكل والعوامل الأساسية .

تعكس معدلات الفقر لدى العائلات العربية، فيما تعكس، نسب مشاركة منخفضة في اسواق العمل، خاصة للنساء الفلسطينيات، وتعكس ايضا تدني المدخول من العمل بسبب نوعية الفروع الاقتصادية والمهن التي يشارك فيها المواطنون العرب

تعكس معدلات الفقر لدى العائلات العربية، فيما تعكس، نسب مشاركة

منخفضة في اسواق العمل، خاصة للنساء الفلسطينيات، وتعكس ايضا تدني المدخول من العمل بسبب نوعية الفروع الاقتصادية والمهن التي يشارك فيها المواطنون العرب.

بلغت نسبة مشاركة النساء العربيات في العام ١٩٩٠ قرابة ١٣٪، ارتفعت إلى ١٦٪ في منتصف التسعينيات لتبلغ في العام ٢٠٠٨ قرابة ٢٠٪ فقط. في منتصف التسعينيات كان ارتفاع مشاركة النساء العربيات بسبب دخول نساء عربيات غير متعلمات لأسواق العمل نتيجة نقل مصانع نسيج ومنتجات أغذية إلى بلدات عربية، تلك المصانع اغلقت في نهاية التسعينيات او انتقلت إلى دول اخرى بحثا عن ايدي عمل ارخص، مثل الاردن ومصر والشرق الاقصى، كنتيجة لتغيير السياسات الاقتصادية في إسرائيل. اما في بداية الالفية الثالية، فان معطيات دائرة الاحصاء المركزية تشير إلى ان معظم النساء العربيات المشاركات في اسواق العمل هن من المتعلمات، ويشكلن قرابة ٥٠٪ من مجمل النساء العاملات (من ١٣-١٥ سنة تعليمية يشكلن ٢٥٪ من المشاركات و ١٦ وما فوق يشكلن ٢٥٪ من المشاركات). تبلغ نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات اللواتي أنهين ١٦ سنة تعليمية وما فوق قرابة ٧٠٪ ونسبة المشاركة لمن يملكن ١٣-١٥ سنة تعليم قرابة ٤٠٪)، تعمل معظمهن في الادارة العامة المحلية والتعليم والصحة، ما يعني ان النساء العربيات غير المتعلمات يجدن صعوبة بالغة في الاندماج في اسواق العمل الحديثة.

نصف النساء العربيات المشاركات في أسواق العمل من المتعلمات

يوضح الجدول التالي (جدول ٤) التغيرات والفروقات في مستويات المشاركة في اسواق العمل والبطالة لدى الفلسطينيين واليهود منذ بداية التسعينيات. ويوضح ان نسب مشاركة المجتمع اليهودي اعلى من الفلسطينيين، ونسب البطالة لدى الفلسطينيين اعلى من اليهود. ذلك بسبب الصعوبة التي يواجهها الفلسطينيون في الاندماج باسواق العمل الحديثة، وشحّ فرص العمل في الاقتصاد العربي المحلي، وعدم تعامل مؤسسات الدولة مع حواجز التنمية في الاقتصاد العربي على المستوى الكلي ومستوى الفرد.

جدول ٤: المشاركة في اسواق العمل والبطالة (٪)

	مشاركة		بطالة	
	يهود	عرب	يهود	عرب
١٩٩٠	٥٤	٤٠	٩,٤	١٠,٦
١٩٩٤	٥٦	٤٢	٧,٦	٩
١٩٩٦	٦٢	٤٣	٦	٨
١٩٩٨	٦٣	٤٣	٨,٣	١٠
٢٠٠٠	٦٤	٤٢	٨	١٢
٢٠٠٣	٥٧,١	٣٩,١	١٠,٦	١١,٥
٢٠٠٦	٥٨,٥	٣٩,٦	٨,٠	١١,٥
٢٠٠٨	٥٩,٢	٤٢	٥,٨	٨,٥

استطلاعات القوى العاملة، دائرة الاحصاء المركزية، سنوات مختارة.

نلاحظ من الجدول ان التحول السلبي في معدلات مشاركة الفلسطينيين في اسواق العمل كان في بداية الالفية الحالية. اي بعد نضوج التحولات الاقتصادية وتغير السياسات الاقتصادية وبعد انتفاضة الاقصى. بالتوازي نجد ان معدلات البطالة لدى المجتمع الفلسطيني هي اكثر ارتفاعا من المجتمع اليهودي. ولعل النتيجة الاكثر سلبية للتحولات الاقتصادية هي الارتفاع في معدلات البطالة والانخفاض في مستوى المشاركة في اسواق العمل منذ بداية الالفية الثالثة. ولعل التحول في العام ٢٠٠٨ مؤشر لتغير ما في معدلات المشاركة والبطالة لدى المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

يعكس انخفاض نسب المشاركة وارتفاع معدلات البطالة، فيما يعكس، عدم قدرة المواطنين العرب على الاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي الجديد، إذ ان معظم المواطنين العرب يعملون في الفروع الاقتصادية التقليدية- القديمة وفي المهن اليدوية، كما نوضح في الجداول التالية.

الجدول ٥: توزيعة المستخدَمين من اليهود والعرب حسب الفروع الاقتصاديّة - (٪)

الفرع الاقتصاديّ	١٩٩٠		٢٠٠٨	
	عرب ٪١٠٠	يهود ٪١٠٠	عرب ٪١٠٠	يهود ٪١٠٠
الزراعة	٦,٣	٣,٩	٣,٣	١,٥
الصناعة	٢٢,١	٢١,٧	١٤,٦	١٥,٣
البناء والبنى التحتيّة	١٨,٦	٣,٣	١٩,٠	٣,٥
التجارة بالجملة وتصليحات	٨,٠	١٥,٠	١٦,٨	١٣,٣
خدمات الضيافة والمأكولات	٦	١٣	٥,٨	٤,٦
مواصلات، التخزين والاتّصالات	=	=	٥,٦	٦,٥
البنوك، التأمين ومؤسّسات ماليّة أخرى	١,٠	٣,٠	٠,٦	٤,١
الخدمات المهنيّة – التجاريّة			٦,٤	١٥,٣
سلك الإدارة العامّة	١٩,٥	٣١	٢,٥	٥,٢
التربية والتعليم*	=	=	١٤,٣	١٢,٧
الخدمات الصحّيّة*	=	=	٦,٨	١٠,٤
الخدمات الجماهيريّة	٨,٤	٧,٣	٠,٤	٥,٠
الكهرباء والماء	٠,٣	١,٢		٠,٨

المصدر: استطلاعات القوى العاملة، دائرة الاحصاء المركزية، سنوات مختارة.

*** تشمل معطيات الإدارة العامة في العام ١٩٩٠ فروع التربية والتعليم و الخدمات الصحيّة.**

- يجسّد الجدول ٥ التمثيل الفائض للجمهور العربيّ في الفروع الاقتصادية التقليدية وتلك التي بدأ وزنها التشغيليّ يتناقص عبر السنين (من مجموع المستخدمين في الدولة)، وبخاصّة فروع الزراعة والبناء والصناعة؛ فقد ساهم الطلب المتزايد لقوى عاملة متعلّمة، واندماج المهاجرين الجدد، واستيراد قوى عاملة رخيصة، في إقصاء العرب عن هذه الفروع، فانخفض تمثيلهم في فرع الزراعة، على سبيل المثال، بين الأعوام ١٩٩٠–٢٠٠٨ بنحو ٥٠٪. يعكس هذا الانخفاض كذلك عمليّةَ تصفية الزراعة العربيّة المحلّيّة، والنقص المتزايد في الأراضي الزراعيّة العربيّة، بسبب عمليّات المصادرة المتواصلة، والنقص في الاستثمارات وفي التطوّر التكنولوجيّ. نلاحظ استمرار التمثيل الزائد للعرب في فرع البناء (مقارنة مع نسبة التمثيل الكلي للعرب من بين المشاركين في سوق العمل والذي يبلغ قرابة ١٩٪).

- تقلّص تشغيل العمال العرب بين الأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٨، في فرع الصناعة بـِ ٣٠٪، ويجسّد التقسيم إلى صناعات حديثة وقديمة (الـ **High Tech** مقابل الـ **Low Tech**) دونيّةَ المستخدمين العرب في مجال الصناعة. إذ لا يزال للمستخدمين العرب تمثيل فائض في فروع الصناعة التقليديّة القديمة (يشكلون قرابة ٣٠٪)، ولا زال تمثيلهم ضئيلا في فروع الصناعة التكنولوجيّة الحديثة (فقط ٥٪ من مجموع المستخدمين) ويبلغ تمثيلهم في فروع التقنيات الحديثة والمعلومات والحوسبة قرابة ١٪ فقط.
- تبرز من هذه المعطيات، نزعة إضافيّة هي انتقال الجمهور العربيّ نحو مهن التجارة؛ الخدمات الماليّة؛ الخدمات الفرديّة؛ وغيرها. وتشير المعطيات إلى ازدياد في وزن فرع الإدارة العامّة في التشغيل داخل المجتمع العربيّ. وتتكرر هذه الظاهرة في المهن الخدماتيّة والمهن الحرّة في السوق المحلّيّة، نحو: الطبّ؛ المحاماة؛ المحاسَبة؛ الهندسة؛ المهن الأكاديميّة الحرّة.

يوضّح الجدول ٦ هذه الادّعاءات من خلال المقارنة بين التقسيم حسب المهن للمجموعتين السكّانيّتين العربيّة واليهوديّة، ويجسّد الادّعاءات حول تهميش المستخدمين العرب ودفعهم إلى أسفل سلم التشغيل. حتى في الفروع الاقتصاديّة التي يحصلون فيها على تمثيل ملائم أو فائض، يشغل العرب أسفل السلّم من حيث المكانة التشغيليّة والمهنيّة. إذ ما زال قرابة ٥٠٪ من العرب يعملون في أعمال مهنية وغير مهنية في ادنى سلم ترتيب المهن. وفقط ٨,٥٪ في مهن اكاديمية و ١١,٤٪ في المهن الحرة والتقنية وفقط ٢,٧٪ مدراء.

الجدول ٦: توزيعة المستخدمين حسب المهنة- يهود وعرب ٢٠٠٨ (٪)

المهنة	يهود ٢٠٠٨	عرب
مهن أكاديميّة	١٥,٥	٨,٥
أصحاب المهن الحرّة والمهن التقنيّة	١٦,١	١١,٤
مدراء	٧,٧	٢,١
عمال الأعمال المكتبية	١٧,٧	٦,٩
وكلاء وموظّفو مبيعات وعمّال الخدمات	٢٠,٩	١٨,٠
عمّال مهنيّون في الزراعة	١,٢	٢,٢
عمّال مهنيّون في الصناعة والبناء	١٤,٥	٣٩,١
عمّال غير مهنيّين	٦,٣	١١,٨

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، ٢٠٠٩.

يشير الانخفاض الكبير في مستوى المشاركة في سوق العمل، والارتفاع المتواصل في البطالة، منذ منتصف التسعينيات لغاية السنوات الاخيرة، إلى صعوبة اندماج السكان العرب في سوق العمل المركزي، وإلى حالة الإشباع التي تعيشها السوق المحليّة. يتفاقم هذا المس بسبب المستوى التعليميّ المنخفض لقوى العمل العربية، الذي نتج، إلى حدّ بعيد، عن رغبة مؤسسات الدولة في الحفاظ على دونيّة الأقليّة العربيّة، ومن خلال جهاز التعليم الذي تتحكّم به الاعتبارات السياسيّة والامنية لا المهنيّة، والذي لا يناسب الاحتياجات العصريّة لسوق العمل. يرسّخ هذا الجهاز الفجوات القائمة، ويبقي الجمهورَ العربيّ عرضة للتضرّر في سوق العمل أيضاً. كذلك يعكس استمرار اعاقة التنمية والتطوير في الاقتصاد العربي المحلي.

لا توفّر التغيّرات التي طرأت على مبنى التشغيل منذ التسعينيّات، وبصورة أبرز، منذ مطلع الألفيّة الثالثة، الكثير من الفرص أمام ذوي المستوى العلميّ المتدنّي. ويشير تقسيم المستخدمين عامةً في إسرائيل حسب المستوى العلميّ إلى أنّ حصّة الذين أكملوا ١٣ سنة تعليميّة وما فوق بلغت أكثر من ٥٠ ٪ من قوّة العمل في العام ٢٠٠٨، بينما قاربت الـ ٣٠٪ في العام ١٩٩٠. ووصلت نسبة الذين أنهوا ١٠ – ١٣ سنة تعليميّة إلى ٢٠٪ من قوّة العمل في العام ٢٠٠٨، وإلى ٣٠٪ من قوّة العمل في العام ١٩٩٠.

أما بخصوص العرب، فبالرغم من بعض التحسّن في تركيبة القوّة العربيّة العاملة، لا تزال هذه التركيبة بعيدة عن سدّ الفجوة. ففي العام ١٩٩٠، كانت نسبة الذين أكملوا تسع سنوات تعليميّة ٤٢ ٪ من مجموع القوّة العربيّة العاملة، تراجعت هذه النسبة في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٪. ووصلت نسبة الذين أكملوا ١٣ سنة تعليميّة وما فوق، في العام ٢٠٠٨، إلى ٣٠٪، في حين اقتصرت هذه النسبة على ١٤ ٪ من قوّة العمل في العام ١٩٩٠. تمْرَكَزَ الجزء الأكبر من قوّة العمل العربيّة، في العام ٢٠٠٨، في الشريحة ذات الـ ٩ – ١٢ سنة تعليميّة.

رغم هذا التحسّن، ورغم عامل الارتباط الإيجابيّ بين مستوى التعليم ومستوى المشاركة في قوّة العمل، تدلّ المعطيات على أن نسبة المشاركة انخفضت في جميع مستويات الثقافة التعليميّة في الأعوام ١٩٩٠-٢٠٠٨، وطال الضرر في التشغيل جميعَ شرائح المجتمع العربيّ، ولم يقتصر على ذوي المستوى العلميّ المتدنّي. لكن مستويات المشاركة لدى أصحاب الثقافة الأكاديميّة كانت أعلى من غيرها من الفئات. من هنا، يمكننا الاستنتاج أنّ للعوامل الماكرو- اقتصاديّة وللعوامل البنيويّة تأثيرًا عميقًا على احتمالات الخروج من سوق العمل.

الجدول ٧: مستويات المشاركة حسب المستوى العلميّ - لدى العرب (٪)

سنوات التعليم	١٩٩٠	٢٠٠٨
٠-٤	١٤,٢	٨,٧
٥-٨	٤٦,١	٣٣,٨
٩-١٢	٤٣	٤٢,٣
١٣-١٥	٥٤,٨	٤٩,٨
١٦+	٨٠,١	٧٦,٤

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، مسح القوى العاملة، ١٩٩٢، ٢٠٠٩.

تؤكّد تركيبة المستخدمين حسب الفروع الاقتصاديّة والمهن الفجوات القائمة بين الجمهورين اليهوديّ والعربيّ. ولم تغيّر فترة النموّ والازدهار الاقتصاديّين الكثير من مميّزات قوّة العمل، بل ان العكس صحيح؛ فقد أبقت على تدنّي مكانة العرب، وحافظت على تبعيّة السوق الهامشيّة لاحتياجات السوق المركزيّة، وهو ما أبقاهم في مكانة متدنّية أمام التحوّلات التي يمرّ فيها الاقتصاد الإسرائيليّ، فاقدين القدرة على الانتقال بين الفروع أو داخلها. وتتفاقم هذه الضائقة بسبب غياب تعامل جدي وجذري من قبل الحكومية، بل انه يمكن الادعاء ان سياسات الحكومة عملت على تكريس الوضع القائم، وبالاساس في مجال تطوير القدرات الشخصية للمواطنين العرب بواسطة السيطرة على جهاز التعليم وبواسطة الحفاظ على موانع التطوير الاقتصادي في الاقتصاد العربي كالصناعة والزراعة.

هناك مبادرات من رجال السياسة وصناع القرار للقاء رجال اعمال عرب وشركات عربية بغية خلق اجواء مشاركة مندوبي المجتمع العربي في تحديد احتياجات الاقتصاد العربي واتخاذ القرارات لتطوير الاقتصاد العربي.

بدأت هذه السياسات تتغير في الأعوام الأخيرة، بعد العام ٢٠٠٦ وبشكل أعمق في العام ٢٠٠٩. إذ تشهد الساحة الاقتصادية في الآونة الأخيرة حراكاً يقظاً حول تطوير وإنماء الاقتصاد العربي في إسرائيل. فهناك مبادرات لاقامة صناديق استثمار تعمل في الاقتصاد العربي، وهناك مبادرات من قبل رجال أعمال وشركات إسرائيلية لاستقطاب العمال والموظفين العرب، وهناك مبادرات لمؤسسات غير ربحية لدمج العرب في الشركات الخاصة. كما هناك مبادرات من رجال السياسة وصناع القرار للقاء رجال اعمال عرب وشركات عربية بغية خلق اجواء مشاركة مندوبي المجتمع العربي في تحديد احتياجات الاقتصاد العربي واتخاذ القرارات لتطوير الاقتصاد العربي.

على سبيل المثال، اقامة الحكومة لسلطة حكومية خاصة لتطوير الاقتصاد العربي وانشاء شركة للاستثمار في الاقتصاد العربي برأس مال ٤٠ مليون دولار ساهمت

الحكومة بـ ٢٠ مليون منها، وقد فازت بداية العام ٢٠١٠ شركة استثمار يملكها رجال اعمال يهود بالمناقصة لاستثمار ٢٠ مليون دلار وادارة صندوق الاستثمار. كما شكلت الحكومة «سلطة التطوير الاقتصادي للوسط العربي» وفقا للتسمية الرسمية في العام ٢٠٠٧، الا أن العمل الفعلي بدأ في العام ٢٠٠٩. ووفقا للموقع الرسمي للسلطة، «تُعتبر هذه السلطة هيئة تهدف إلى استنفاد الطاقات الاقتصادية للسكان العرب والدروز والشركس، من خلال تشجيع النشاط الاقتصادي والإنتاجي ونشاطات قطاع الأعمال داخل التجمعات السكنية العربية والدرزية والشركسية ودمجها في الاقتصاد الوطني. كما أن السلطة ستعمل بصفة هيئة للتنسيق والتكامل والتفكير والمتابعة فيما يخص مجمل الإجراءات الحكومية الرامية إلى دفع السكان العرب والدروز والشركس قدماً في المجال الاقتصادي». وتتبع السلطة تنظيمياً إلى ديوان رئاسة الوزراء، ويتم رصد ميزانيتها من قاعدة الميزانيات الخاصة بالديوان. وقد عين مدير عربي لهذه السلطة.

وجاء في كلمة مدير الوحدة، «إن دولة إسرائيل تتميز حالياً بوجود منظومتين اقتصاديتين منفصلتين، العلاقة بينهما سطحية. إن السكان العرب في إسرائيل يشكلون نحو ٢٠٪ من مجموع سكان الدولة لكن مساهمتهم في الناتج القومي لا تتعدى حدود الـ٨٪. وتعود أسباب هذه الحالة إلى عوامل كثيرة ومنها وجود معوقات يرتبط بعضها بغياب الفرص المتكافئة من قبيل نقص البنى التحتية اللائقة، وعراقيل تحد من انسياب رؤوس الأموال، فيما يرتبط بعضها الآخر بالمجتمع العربي نفسه من قبيل قلة خروج النساء للعمل خارج مناطق سكنهنّ وتدني مستويات التحصيل العلمي للقوى العاملة وما إلى ذلك. وقد استثمرت الحكومة خلال السنوات الأخيرة بعض الموارد بغية تطوير البنى التحتية في التجمعات السكنية، إلا أن هذا الأمر لم يؤد إلى استنفاد كامل الطاقات الكامنة لدى هؤلاء السكان. وبالتالي تقتضي الحاجة المضي قدماً بالخطط واستثمار المزيد لغرض تنمية الآليات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف النشاط الاقتصادي في التجمعات السكنية لأبناء الأقليات. أما بالمقابل فيجب العمل لدى الوزارات والسلطات المحلية لوضع السكان العرب والدروز والشركس على خارطة الأجندة الوطنية، وإشراك جهات قيادية من هؤلاء السكان في إجراءات تطوير مدنهم وقراهم. أعتقد أن السلطة سوف تعمل على زيادة مساحة اندماج هؤلاء السكان في الاقتصاد الوطني ما يعني تقليص الفجوات القائمة حالياً بين الأوساط وإنشاء اقتصاد واحد داخل الدولة الواحدة». [٥]

بالتوازي مع إقامة سلطة تطوير الاقتصاد العربي، بدأ عدد من المؤسسات الإسرائيلية بالعمل في السنوات الاخيرة على دمج العرب في الشركات الإسرائيلية الخاصة وفي الصناعات المتطورة والمعرفة والمعلوماتية (مثل جمعية كاف مشفيه برئاسة رجل الصناعة دوف لاوتمان). وافتتحت بعض الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال الحوسبة فروعاً في البلدات العربية لتشغيل موظفين عرب. فعلى سبيل المثال اقيمت في مدينة الناصرة ثلاث شركات تقنيات حديثة في الاعوام الثلاثة الماضية بملكية او استثمار من شركات أو رجال أعمال إسرائيليين، بهدف استغلال الطاقات الكامنة للمهندسين العرب في هذا المجال.

وقام شمعون بيريس بزيارة إلى مدينة الناصرة بداية العام الحالي برفقة ٣٠ رجل اعمال من ارباب الصناعة والصناعة المتقدمة في الدولة لتشجيعهم للاستثمار في مدينة الناصرة. وفي الفترة ذاتها اجتمع رئيس الحكومة بنيامين نتياهو مع رجال اعمال عرب في مكتبة للتداول والتشاور معهم بغية تطوير الاقتصاد العربي والنهوض به.

الحكومة الإسرائيلية تقبل بتطوير الاقتصاد الفلسطيني في الداخل، لكن بشرط ان يكون ذلك تحت سقف احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي

وصرح نتنياهو في الاجتماع «يوجد للحكومة برئاستي هدف واضح، وهو دمج الوسط غير اليهودي في عملية التنمية والتطور. انا على قناعة ان الدمج الاقتصادي هو الوسيلة الانجع للمساواة الاجتماعية والتساوي في الفرص ومن ثم إلى السلام الداخلي. سوف تبذل الحكومة كافة امكانياتها وطاقاتها لتنمية غير اليهود من مواطني الدولة».[٦] اما الوزير لشؤون الاقليات افيشاي برافرمان فقال، «التعاون المشترك بين الدولة ورجال أعمال عرب سوف يدفع قطار التنمية الإسرائيلي إلى الامام». وقد تقرر في الاجتماع إقامة أربعة طواقم متخصصة في الاستثمار، المبادرات، والتطوير الاستراتيجي، والتمويل، بغية تدعيم دمج غير اليهود في الاقتصاد وأسواق العمل، وفقا للبيان الرسمي للاجتماع.

يمكن الاستنتاج ان بوادر التغيرات في السياسات الاقتصادية المعمول بها تجاه الفلسطينيين في السنوات الاخيرة تنبثق عن سياسات نيو مركنتلية. وفقا للمقاربة النيو- مركنتلية ليس بالضرورة ان تكون نتيجة المنافسة الاقتصادية غالباً او مغلوباً، يمكن ان يكون الطرفان رابحان (**win win game**) لكن يجب ان تعمل الدولة على ان يفوق ربحها ربح الطرف الآخر وان تضمن مصالحها القومية اولا، حتى لو كان في التبادل الاقتصادي ربح للطرف الآخر.

وهذا ما يفسر السياسات الاقتصادية الحالية تجاه الفلسطينيين في الداخل. بمعنى، أن الحكومة الإسرائيلية تقبل بتطوير الاقتصاد الفلسطيني في الداخل، لكن بشرط

ان يكون ذلك تحت سقف احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، وبما فيه من مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي الكلي، ويساعد على تحقيق الاهداف القومية الإسرائيلية. لا يمكن، باعتقادي، الفصل بين الاهتمام المتزايد للحكومة بتطوير الاقتصاد العربي وبين رغبة إسرائيل بالانضمام إلى منظمة التنمية والتعاون الدولية **OECD**، وضرورة تحسين مؤشرات اقتصادية أساسية.

إذ تحاول إسرائيل منذ سنوات الانضمام إلى المنظمة، وحتى هذه اللحظة باءت محاولتها بالفشل، بالرغم من أنها تبّنت بعض معاييرها، حيث قام بنك إسرائيل في سنة ٢٠٠٦ بتغيير طريقة حساب إجمالي الناتج المحلى **(GDP)** حتى تتلاءم وطرق الحساب التي تتبعها المنظمة. وفي أيار من العام ٢٠٠٩ انضمت إسرائيل إلى ميثاق المنظمة لمنع الفساد أملاً في التقرب من قوانين المنظمة، لكن في شهر آب من العام نفسه طالبت المنظمة تقليل تدخل الحكومة في قطاع الزراعة. ومؤخرًا، في ١٩ كانون الثاني من العام ٢٠١٠، نشرت المنظمة تقريرا يُعرف إسرائيل على أنها دولة فقيرة ومقطعة الأوصال اجتماعيًا، ذات فجوات اجتماعية عديدة، ويضيف التقرير انه في حال انضمامها للمنظمة فإنها ستكون الدولة الأكثر فقرًا في المنظمة.

يبلغ المعدل العام للناتج المحلي القومي للفرد الواحد في إسرائيل قرابة ٢٨ الف دولار سنويا، مقابل ٨٠٠٠ تقريبا للسكان العرب

وقد نشرت منظمة التنمية والتعاون بداية العام ٢٠١٠ تقريراً خاصاً حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل يتهمها بالتقصير اقتصاديا بحق شرائح المجتمع، أهمها التقصير بحق المواطن العربي الفلسطيني. وبين التقرير وجود فروقات اقتصادية كبيرة بين المجتمع اليهودي والعربي وطالب إسرائيل بسد الفجوات. واشار التقرير أن معدل الفقر في إسرائيل في العام ٢٠٠٨ بلغ ١٩,٩٪ وهي نسبة أعلى من كل الدول الأعضاء في المنظمة، وتساوي ضعفي معدل الفقر للدول الأعضاء، ووصلت نسبة الذين يتقاضون أجراً منخفضاً في إسرائيل ٢٤,٣٪ في العام ٢٠٠٨ مقارنة ب ١٥,٩٪ في الدولة التابعة للمنظم. لا يقتصر التقرير على مقارنة إسرائيل بدول المنظمة فيما يتعلق بالأجور والفقر، وإنما يتعدى ذلك إلى مقارنتها من حيث مجهودها في محاربة الفقر، ويوضح انها لا تتخذ الاجراءات الكافية لسد الهوة.[٧]

من هنا يمكن الاستنتاج:

- تسعى الحكومات الإسرائيلية إلى الانضمام إلى منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي **OECD** وقد خطا الاقتصاد الإسرائيلي عدة خطوات بهذا الاتجاه واستجاب لعدد من شروط المنظمة. لكنه ما زال بحاجة لعدة خطوات، منها رفع معدل الناتج المحلي السنوي للفرد الواحد، رفع المشاركة في اسواق العمل، تخفيض البطالة والفقر.

١ . يبلغ المعدل العام للناتج المحلي القومي للفرد الواحد في إسرائيل قرابة ٢٨ الف دولار سنويا، مقابل ٨٠٠٠ تقريبا للسكان العرب. ووصلت الحكومات الإسرائيلية، باعتراف مدراء سابقين لوزارة المالية ومحللين اقتصاديين بارزين في إسرائيل،[٨] إلى قناعة انه لا يمكن رفع معدل الناتج المحلي السنوي للفرد ليصل إلى ٣٣-٣٤ الف دولار -ليقترب من معدلات الدول الصناعية- دون رفع معدل الانتاج لدى الفلسطينيين في الداخل. إذ إنه من دروب الخيال رفع معدل الانتاج لدى المواطن اليهودي إلى ٤٠ الف دولار سنوي لكي يصل المعدل العام إلى ٣٢ الف دولار مع ابقاء معدل الانتاج لدى العرب ٨ الاف دولار. كون الاقتصاد الإسرائيلي استنفد الطاقات الكامنة في المجتمع اليهودي من حيث الانتاجية ومستويات التعليم والتشغيل.

٢ . لا يمكن تخفيض معدلات الفقر والبطالة دون خفضها لدى الفلسطينيين، اي دون تطوير الاقتصاد الفلسطيني. كما لا يمكن رفع معدلات المشاركة العامة في اسواق العمل ما لم يتم رفع معدل مشاركة النساء الفلسطينيات في اسواق العمل.

سعي إسرائيل الانضمام إلى منظمة التعاون وتحقيق مصالحها الاقتصادية والقومية، يفرض عليها تحسين الاوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل

٣ . يخسر الاقتصاد الإسرائيلي عشرات مليارات الشواكل نتيجة تدني الاوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في إسرائيل، كما اعلن رئيس سلطة تطور الاقتصاد العربي في مؤتمر هرتسليا الاخير. هذا وقد عرض في المؤتمر بحث اعدة مركز ابحاث إسرائيلي «موديايم اقتصادية» رجح الفروقات في الدخل بسبب اهمال الدولة لمشاكل التعليم لدى المجتمع العربي. كما اشار وزير الاقليات افيشاي برزرمان في المؤتمر إلى الاهتمام المتصاعد لوزارته وللحكومة في حل المشاكل الاقتصادية للمواطنين العرب.

سعي إسرائيل الانضمام إلى منظمة التعاون وتحقيق مصالحها الاقتصادية والقومية، يفرض عليها تحسين الاوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل ليكون رافعة لتحسين مؤشرات اقتصادية اساسية، ما يفسر حصول مرونة ما في السياسية الاقتصادية المعمول بها تجاه الاقلية الفلسطينية. لكن الحكومات الإسرائيلية تعمل على ان يكون هذا التطور مشروطاً بمصلحة الاقتصاد اليهودي-الإسرائيلي وبخدمة الاقتصاد اليهودي، وان يكون تحت سقف الحكومة الإسرائيلية ومن خلالها، وبشرط أن لا يخلق خللاً في توازن القوة الاقتصادي بين المجموعة اليهودية والعربية، والاهم ان لا يرفع التطور الاقتصادي من سقف الاهداف والمطالب الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل. وترتكز مساعي تطوير الاقتصاد العربي بمستوى الفرد دون تطوير الاقتصاد الكلي.

قمع الهوية الفلسطينية وانتزاع الاعتراف بيهودية الدولة

في مجال المكانة السياسية، الهوية، وصيغة المواطنة الممنوحة للمواطنين العرب، وهي مركبات المحور الثاني للتيار النيو-ليبرالي، نجد ان الحكومات الإسرائيلية الاخيرة، خاصة منذ انتخابات العام ٢٠٠٩ تطبق سياسة محافظة بشكل متطرف تسعي لفرض يهودية الدولة على الفلسطينيين (وهو مركب أساسي من مركبات هوية المحافظين الجدد في إسرائيل والذي تحول إلى إجماع عام) بواسطة القانون وقمع الهوية والذاكرة الفلسطينية، وزيادة التمييز المقونن وتقليص هوامش العمل السياسي، حتى على مستوى الافراد. في هذا تحول كبير، إذ انه وعلى الرغم من ان بوادر هذه السياسات ليست بجديدة وبدأت بعد انتفاضة الاقصى (وقد تابعنا تفاصيلها في التقارير الاستراتيجية منذ العام ٢٠٠٥). **الا ان سياسات الدولة تجاه الفلسطينيين تمحورت لغاية ٢٠٠٩ في محورين اساسين** الاول الحفاظ على التفوق العددي لليهود عن طريق التعديلات في قانون المواطنة ودخول إسرائيل ومنع لم شمل عائلات فلسطينية؛ والثاني اشتراط العمل السياسي المنظم (الحزبي) بالاعتراف بيهودية الدولة، كما انعكس في تعديل بند ٧أ من قانون اساس الكنيست وقانون الاحزاب، وغيرها. تلك التعديلات هدفت لفرض قواعد عمل سياسي جديدة للمشاركة في «الديمقراطية الإسرائيلية»، لكنها كانت على مستوى العمل السياسي، وعلى المستوى الجماعي. تلك القوانين كانت في جانب تحديد ما هو ممنوع بالاساس ولم تعمل على فرض او انتزاع اعتراف لشرعية يهودية الدولة بواسطة القانون من المواطنين العرب كأفراد.

تعالت منذ الانتخابات الاخيرة الأصوات المنادية بلجم المركّب القوميّ في هوية الفلسطينيّين وإخضاعهم لقواعد سلوكيّة سياسية «مقبولة» بواسطة القانون.

ربما هذا التحول الابرز في العام ٢٠٠٩ على ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية الاخيرة. على الرغم ان هذه الظواهر ليست جديدة على الساحة السياسية، البرلمانية والقانونية، إلا ان الجديد في العام ٢٠٠٩، هو حدتها ومدى شرعيتها داخل المجتمع الإسرائيلي. تعالت منذ الانتخابات الاخيرة الأصوات المنادية بلجم المركَّب القوميّ في هوية الفلسطينيّين وإخضاعهم لقواعد سلوكيّة سياسية «مقبولة» بواسطة القانون. وقد أظهرت نتائج الانتخابات أنّ ثمّة إجماعًا بين غالبيّة الأحزاب الصهيونيّة على تبنّي خطاب ليبرمان، أي المطالَبة بربط المواطَنة بتصريح الولاء للدولة. بعد الانتخابات وتشكيل الائتلاف الحكومي بات واضحاً ان الحكومة الجديدة والكنيست بتركيبته الجديدة، لن يقبلا المحافظة على الوضع القائم في مكانة المواطنين العرب، وأنّهما سيتحوّلان إلى التهديدات المباشرة وإلى مساومة نوع المواطَنة الممنوحة للأقليّة.

سيُطلب من المواطنين العرب الحسم بين قبول شروط إسرائيل، ومواصلة التمسّك بالمواطَنة، وسيُطلب منهم -من خلال القانون- أن يتنازلوا عن هويّتهم القوميّة، وذاكرتهم الجماعيّة، وعن المطالبة بحقوق جماعيّة لأقليّة قوميّة، والاكتفاء بحقوق فرديّة جزئية ومنقوصة. وسيحاول الكنيست والحكومة كذلك ابتزاز شرعية تعريف إسرائيل كدولة يهوديّة من المواطنين الفلسطينيّين.

تتجسّد هذه المَطالب في مشاريع القوانين التي طُرحت في الكنيست الجديدة، وتبنّت الحكومة بعضها. في الفقرات التالية نستعرض أبرز اقتراحات القوانين في هذا السياق.

تقييد ومساومة المواطنة[٩]

أعلن وزير الداخليّة إيلي يشاي في مطلع شهر حزيران ٢٠٠٩، عن نيّته طرح تعديل لقانون المواطنة، لكي تُعاد له (أي لوزير الداخلية) صلاحيّةُ نزع مواطَنة سكّان إسرائيل، بذريعة أن مَن حصل على المواطَنة قد قدّم بيانات كاذبة حول هويّته أو ماضيه، دون مصادقة من المستشار القضائيّ للحكومة والمحكمة.[١٠] وبحسب القانون القائم، لا يحقّ للوزير نزع المواطنة الا بعد التشاور مع المستشار القضائيّ والتوجهُ للمحكمة بطلب المصادَقة على القرار.

سيتمكّن وزير الداخليّة -بحسب التعديل المقترح- من نزع المواطَنة، حتّى لأسباب «سياسيّة» أو «موقف أيديولوجيّ» للمواطن، وبخاصّة في الحالات التي اقتنع فيها الوزير بأنّ هذا الفرد يعمل ضدّ دولة إسرائيل كدولة يهوديّة أو ضدّ الشعب اليهوديّ.

من الواضح - من وجهة نظر الفلسطينيّين - أنّ الحديث يجري عن اقتراح آخر يبتغي تقليص حرية التعبير وتضييق حيّز عملهم السياسيّ. ناهيك عن ان وزير الداخلية ايلي يشاي صرح عن اهداف القانون علنا حين قال: «ثمة مواطنون عرب في إسرائيل، كعزمي بشارة، ممن يتجسّسون على الدولة، أو يعملون ضدّها في إطار منظّمات إرهابيّة. يُحظر على هؤلاء أن يحملوا جنسيّة إسرائيليّة، لكنْ ثمّة صعوبة جمّة اليوم في نزع المواطَنة... تقتضي النظم السليمة أن يتوجّه مَن نُزعت مواطنته من قبل وزير الداخليّة، أن يتوجّه إلى المحكمة، وليس بالعكس».[١١]

وأسوة بمحاولات تسهيل عمليّة نزع المواطَنة من خلال توسيع صلاحيات واعتبارات وزير الداخليّة، تواصلت جهود وضع الصعاب أمام الحصول على المواطَنة، ولا سيّما الطلبات التي يقدّمها فلسطينيّو الأراضي الفلسطينيّة التي

احتُلّت في العام ١٩٦٧، ومواطنو دول عربيّة جرى تعريفها كدول عدو. تجسّدت هذه الجهود -في الأساس- من خلال التعديلات التي أُدخِلت (بدءًا من العام ٢٠٠٣) على قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل، والذي يمنع لَمَّ شمْل العائلات الفلسطينيّة. هذه التعديلات عُرِّفت حتّى الآن بأنّها تعديل مؤقّت. يبدو أنّه خلال دورة الكنيست الثامن عشر ستُوجَّه الجهود -في أساس ما ستوجَّه- في سبيل تحويل (التعديل) المؤقَّت إلى تعديلٍ لقانون ثابتٍ. تَمَثَّلَ المؤشّر الأول لذلك من خلال اقتراح تقدَّمَ به عضو الكنيست يريف ليفين (من حزب الليكود) يقضي بحظر قانونيّ دائم لمنح المواطَنة للفلسطينيّين سكّان الأراضي المحتلّة، أو مواطني الدول العربيّة الذين يتزوّجون بإسرائيليّين.[١٢] ويوضح عضو الكنيست ليفين ان «قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (مرسوم مؤقّت) ٢٠٠٣ يفرض قيودًا مختلفة على منح المواطَنة ورخص الإقامة والمكوث في إسرائيل، والتي حُدّدت بمقتضى احتياجات الأمن ولمنع مَن قد يشاركون في عمليّات إرهابيّة مِن الإقامة والمكوث في إسرائيل. لكن الجدوى الأمنيّة من القانون الأساسيّ تُشكّل أحد دوافع ضرورة فرض هذه المرسومات. فعليا، تخدم تعليمات القانون الأساسي غاية نبيلة إضافيّة تتمثّل في منع حدوث هجرة جماعيّة للسكّان العرب المعادين إلى مناطق إسرائيل، إذ قد تتسبّب هجرتهم هذه بإحداث تغيير جذريّ للتركيبة الديمغرافيّة للدولة وتهديد الأغلبيّة اليهوديّة فيها». واضاف «دولة إسرائيل هي -أوّلاً وقبل كلّ شيء- دولة الشعب اليهوديّ. الطابع اليهوديّ للدولة هو قيمة عليا ينبغي أن تُدْرَج في القانون. وإذا لم يَجْرِ ذلك، فسيواجه وجودُ الدولة كدولة يهوديّة خطرًا ملموسًا».

الولاء والتهويد بواسطة القانون

تُستشفّ نزعة الحفاظ على يهودية الدولة من خلال مشاريع قوانين أخرى طُرِحت على طاولة الكنيست في العام ٢٠٠٩. ففي ايار قدّم عضوا الكنيست أليكس ميلر ودافيد روتيم مع أعضاء آخرين مشروع قانون يطلبون من خلاله تطبيق مطلب حزب «يسرائيل بيتينو» اشتراط المواطَنة بالولاء. من خلال مشروع قانون المواطَنة (تعديل- تصريح الولاء)- ٢٠٠٩[١٣] الذي يطلب إضافةَ تصريح ولاء للدولة كشرطٍ للحصول على المواطَنة. وفقا للاقتراح يجب على كل من يحصل على المواطَنة التصريح بالولاء بحسب النصّ التالي: «ألتزمُ بالإخلاص والولاء لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة، وصهيونيّة وديمقراطيّة، ولرموزها وقيمها، وخدمة الدولة كلّما طولبتُ بذلك، بخدمة عسكريّة، أو بخدمة بديلة تندرج في القانون». .

ينصب في هذا السياق مشروع قانون اضافي وهو **مشروع قانون سجلّ السكّان** (تعديل- تصريح الولاء للدولة والعَلَم والنشيد الوطنيّ)، ٢٠٠٩[١٤] يطلب مشروع القانون من كلّ مواطن يملك استحقاق بطاقة الهُويّة، أن يوقّع، قبل الحصول على بطاقة الهُويّة، على تصريح ولاء بالنصّ التالي: «ألتزم بأن أكون مواليًا لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة وصهيونيّة، وللمبادئ الواردة في الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، ولِعَلَم الدولة، ولنشيد الدولة الوطنيّ. ألتزمُ بالقيام بالخدمة الإلزاميّة أو بخدمة بديلة كما يحدّدها القانون». إذا لم يوقّع المواطن، على تصريح كما ذُكر في تلك المادّة الفرعيّة، فلن يُمنح بطاقةَ الهُويّة.

يريد الكنيست في دورته الحاليّة، بالإضافة إلى الرغبة في فرض الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة قسْرًا على المواطنين، تغيير تصريح الولاء لأعضائه، وإضافة طابع الدولة اليهوديّة عليه كذلك، وبالتالي إنهاء فترة ولاية عضو الكنيست بسبب رفضه لطابع الدولة كيهوديّة وديمقراطيّة. يُعتبر الأمر فرضًا لمزيد من القيود على حرّيّة التعبير، وانتهاكًا لقدرة أعضاء الكنيست على القيام بوظيفتهم، وإنْ كان الحديث يجري عن نشاط ديمقراطيّ ومشروع. بالإضافة إلى ذلك، يبتغي الكنيست فرض الخدمة العسكريّة أو الوطنيّة، وغرس القيم الصهيونيّة في مناهج التعليم المُعَدّة للمواطنين الفلسطينيّين، وهو ما سنستعرضه من خلال مجموعة مشاريع القوانين التالية.

أبرز اقتراحات القوانين في هذا المجال هو اقتراح قانون مشروع تعديل قانون الأساس: الكنيست (تعديل- تصريح ولاء عضو الكنيست).[١٥] الذي يطالب من عضو الكنيست قسم الولاء لإسرائيل «كدولة يهوديّة، وصهيونيّة وديمقراطيّة، لقيمها ولرموزها.» وفي اقتراح قانون آخر تحاول الكنيست انهاء سريان عضوية احد الاعضاء بسبب عدم اعترافه بدولة إسرائيل كدولة يهودية صهيونية، عن طريق تعديل **قانون** الأساس: الكنيست (تعديل- انتهاء سَرَيان ولاية عضو الكنيست).[١٦] ويقول المشروع إنّ «عضو الكنيست الذي حُدِّد بخصوصه أنّه تصرّف بما يخالف المادّة ٧ «أ» (أ)، تتوقّف عضويّته في الكنيست ابتداءً من اليوم الذي جرى تحديده. القرار بهذا الخصوص تتَّخذه لجنة الكنيست، ويستوجب مصادقة من المحكمة العليا.»

وكُتِب في الشرح الملحق أنّ «قانون الأساس: الكنيست» يَحظر على قائمة مرشَّحين أو مرشَّح فردٍ الترشُّحَ للكنيست إذا اشتملت أهدافهم وأفعالهم، على نحوٍ صريحٍ أو مُستَشَفّ، رفضَ وجود دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، أو

تحريضًا على العنصريّة، أو دعمَ الكفاح المسلَّح لدولة عدوّ أو لمنظّمة إرهابيّة ضدّ دولة إسرائيل. يقتصر سَرَيان هذه التقييدات على فترة ما قبل الانتخابات ولا تسري بعدها. [. . .] في الوضع القانونيّ القائم، لا يوجد عقاب قضائيّ ضدّ عضو الكنيست الذي قد تتضمّن أفعاله رفضًا لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. بناء على ذلك، وبغية الحيلولة دون حصول هذه الحالة العبثيّة التي قد تبلغ حدّ الخطر الحقيقيّ على دولة إسرائيل ومواطنيها، عندما يجري من داخل الكنيست الاعتراض على ركائز وجود دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، ينبغي تعديل القانون كي يُمنع أعضاء الكنيست –حتّى بعد انتخابات الكنيست– من العمل بخلاف ما ورد في المادّة ٧أ(أ)(١) لقانون الأساس، أي نفي وجود دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة».

أما على مستوى فرض مضامين يهودية وصهيونية، فقد قدمت للكنيست عدة اقتراحات قوانين، منها، **مشروع قانون التعليم الرسميّ** (تعديل– واجب دراسة أرض إسرائيل والصهيونيّة)، ٢٠٠٩[١٧] يبتغي مشروع القانون فرض تعليم موضوع تاريخ أرض إسرائيل والصهيونيّة في جميع المدارس الرسميّة، بما في ذلك التعليم العربيّ. يرمي مشروع القانون إلى فرْض التعلُّم عن الصهيونيّة، وعن تاريخ «أرض إسرائيل» ودولة إسرائيل في جميع مؤسّسات التعليم الرسميّة لثلاث ساعات أسبوعيّة على الأقلّ، وعلى امتداد العام الدراسيّ. بهذا يَبتغي مقدِّمو مشروع القانون –وهم من حزب «يسرائيل بيتينو»– تصميمَ أو تشكيلَ عالم مفاهيم ومصطلحات الطلاّب الفلسطينيّين في إسرائيل، وفرضَ عمليّة الأَسْرَلَة عليهم، من خلال جهاز التعليم، وهي مَهَمّة تُذكّرنا بأنظمة ظلاميّة بائدة.

بالاضافة الى اقتراحات القوانين تقوم السلطة التنفيذية أيضاً بمحاولة فرض الصهيونية على المواطنين الفلسطينيين عبر وزارة التربية والتعليم

يختتم مشروع القانون هذا –بمفهوم ما– دائرةَ مشاريع القوانين التي استُعرضت آنفًا، ويستكمل مشاريعَ القوانين التي تَحظر إحياءَ يوم النكبة. يجري تتويج مشاريع القوانين بتصميم قسريّ لوعي جديد في صفوف المواطنين الفلسطينيّين على نحوٍ مُستساغ من قبل الأغلبيّة اليهوديّة.

بالاضافة الى اقتراحات القوانين تقوم السلطة التنفيذية أيضاً بمحاولة فرض الصهيونية على المواطنين الفلسطينيين، من ضمن ذلك وزارة التربية والتعليم. ففي شهر آب الماضي، قبل افتتاح السنة الدراسيّة ببضعة أيّام، قدّم وزير التعليم للجنة التربية في الكنيست رؤيته لتعزيز التعليم، وقال: «إن المدارس التي يشكّل فيها المجنَّدون للجيش والخدمة الوطنيّة نسبة عالية سوف تحصل على مكافأة، للمدرسة نفسها وللمعلمين بصورة شخصيّة. كما أعلن أنّه، ابتداءً من السنة الدراسيّة القادمة،

سوف يبدأ الطلبة -ابتداءً من مرحلة الصفّ الرابع الابتدائيّ حتّى مرحلة الصفّ التاسع- بدراسة موضوع جديد هو ميراث وثقافة إسرائيل». [١٨] وسوف يشمل هذا الموضوع تعلُّم اليهوديّة، والصهيونيّة، والموطن، ورموز وتقاليد الصهيونيّة. [١٩] وحسب أقوال الوزير، إن وزارة التعليم ستبحث عن المدارس التي تكون فيها نسبة التجند للجيش وللخدمة الوطنيّة منخفضة، وتنظم فعاليات عينية لا يقاس نجاحها بناء على التحصيل ومعدل العلامات فقط. [٢٠]

عارضت قيادات الجماهير العربيّة خطة وزير التعليم، واعتبروها استمرارًا لمحاولات الدولة فرض وعي سياسيّ قوميّ على المواطنين العرب يخدم أهدافها. وقالت قيادات الجماهير العربيّة إنّ هذه المحاولات هي **استمرار لمحاولات الدولة منع إحياء ذكرى النكبة**، ومحاولة لفرض الخدمة الوطنيّة على المواطنين الفلسطينيّين. وكان الردّ الراديكاليّ لمدير لجنة متابعة التعليم - عاطف معدّي- والذي يمثل مركبات اللجنة كافة، حيث قال: «نرفض قرارات الوزير كلّيًا، ونؤكّد أنّ أيّة محاولة لتطبيق هذه الخطة في المدارس العربيّة ستصطدم بالرفض وإعلان العصيان». [٢١] وأضاف معدّي أنّه بدلاً من محاولات تسييس وعسكرة جهاز التعليم، على الوزير الاهتمام بتوفير الميزانيّات والموارد الضروريّة للتعليم العربيّ. [٢٢]

يطالب الوزير إضافة إلى تدريس القيم الصهيونيّة، بفرض النشيد القوميّ الإسرائيليّ «هتكڤاه» على المدارس الحكومية، بما فيها المدارس العربيّة. في هذا الصدد قال الوزير: «على غرار قيام الطلاب في المدارس الأميركية بإنشاد النشيد القوميّ في الصباح، سوف نفحص إمكانيّة فرض نشيدنا القوميّ على المدارس... إنها مسألة جديرة بالاهتمام وينبغي أخذها بعين الاعتبار». [٢٣] من الواضح أن الوزير يتجاهل هنا البَوْن الشاسع في مضامين النشيدين والفرق في مصدر المواطَنة في الدولتين.

ليست محاولة فرض القيم الصهيونيّة وتذويتها لدى الطلاّب العرب بجديدة على جهاز التعليم الإسرائيليّ. ففي عام ٢٠٠٥، بادرت وزيرة التعليم آنذاك، ليمور ليڤنات (الليكود)، إلى وضع برنامج «مئة مصطلح صهيونيّ» بغية توسيع تدريس ميراث إسرائيل والصهيونيّة، وكان من المفروض تطبيقه على المدارس العربيّة أيضًا. [٢٤]

محاربة الهوية الجماعية للفلسطينيين

لا يقتصر مجهود الدولة والأغلبيّة اليهوديّة على ترسيخ دونيّة المكانة السياسيّة والقانونيّة للفلسطينيّين في إسرائيل ترسيخا قانونيّاً، بل تبتغي التحكُّمَ بأفكارهم كذلك. وفي محاولة منها لرسم حدود الذاكرة الجماعيّة، تُهاجِم الدولة أحدَ المكوّنات التأسيسيّة للهُويّة الجماعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، ألا وهو إحياء ذكرى يوم النكبة كيوم فاجعة. يُحْيي الفلسطينيّون في يوم النكبة ذكرى هدم مئات القرى العربيّة وتهجير الغالبيّة العظمى من السكّان الفلسطينيّين في العام ١٩٤٨. بدأ الفلسطينيّون في إسرائيل في العام ١٩٨٩، بإحياء ذكرى يوم النكبة في اليوم الذي تحتفل فيه دولة إسرائيل بعيد استقلالها، وذلك من خلال المسيرات الجماهيريّة للقرى المهجَّرة والقرى المهدَّمة. هذا التقليد، الذي جعل يوم النكبة الحدثَ المركزيَّ في وعي الفلسطينيّين، محظورٌ بالنسبة لأعضاء الكنيست من الأحزاب اليمينيّة. في نيسان ٢٠٠٩ قدّم عضو الكنيست أليكس ميلر («يسرائيل بيتينو») وآخرون مشروعَ قانون أُطلِق عليه لاحقًا اسم «**قانون النكبة**» – **لحظر إحياء يوم استقلال دولة إسرائيل كيوم فاجعة**.

غالبيّة المواطنين اليهود في الدولة لا يؤيّدون إشراك الأقليّة العربيّة في الحكومة أو في اتّخاذ القرارات المصيريّة المتعلّقة بمستقبل الدولة

وفقا لمشروع قانون يوم الاستقلال (تعديل – حظر إحياء يوم الاستقلال أو إقامة دولة إسرائيل كيوم حِدَاد)، ٢٠٠٩، يُحظر إعلان يوم الاستقلال أو إقامة دولة إسرائيل، كيوم حِدَاد. وجاء في الاقتراح ما يلي: «لا يقوم شخص بنشاط أو حدث يتضمّنان إحياء ليوم الاستقلال، أو حتّى التطرّق إلى إقامة دولة إسرائيل، كيوم حِدَاد أو يوم حزن. يُحْكم على مَن يخالِف تعليمات مادّة القانون بالسَّجن مدّة ثلاث سنوات.[٢٥]

قال مقدم مشروع القانون عضو الكنيست ميلر: «إنّها خطوة أولى في سبيل إيقاف النشاطات التحريضيّة المنظَّمة التي تنفّذها الحركة الإسلاميّة ولجنة المتابعة في صفوف الجمهور العربيّ في البلاد. يحقّ لكلّ دولة ديمقراطيّة الدفاعُ عن نفسها؛ وهذا ما اختارت حكومة إسرائيل فعله اليوم».[٢٦]

بالإضافة إلى المصادقة على «قانون النكبة» صادقت اللجنة الوزاريّة لشؤون التشريع على مشروع قانون خاصّ تَقدَّمَ به عضو الكنيست زفولون أورليف، ينصّ على حظر نشر «التحريض» الذي لا يعترف بوجود دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة (وفقا لأورليف). وينصّ مشروع القانون: من ينادي برفض وجود الدولة كدولة يهودية، وبحسب مضمون النشر، ثمّة احتمال جدي للحظ على ممارسة أعمال كراهية، أو عدم الولاء للدولة أو لسلطات الحكم أو القانون –فسيُحْكم عليه بالسَّجن لعام واحد».[٢٧]

يقول أورليف في الشرح الملحق بالاقتراح «[. . .] ينبغي الحفاظ على طابع دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، وعدم سلبه من قِبل أيّ كان». على هذا النحو يَنشد عضو الكنيست أورليف توسيع رقعة الحماية المحيطة بطابع الدولة اليهوديّ، حتّى بثمن المساس بحرّيّة التعبير والقيم الديمقراطيّة. حتّى الآن اعتُبر عدم الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، وبحسب التعديل المقترح، ذريعة لشطب القائمة، أو المرشّح ومنعهما من الترشُّح للانتخابات البرلمانيّة؛ أمّا الآن فقد يتعرّض لخطر الاعتقال أكاديميّون ومفكّرون ممّن يرغبون في طرح بدائل للنظام القائم في الدولة، وإنْ طرحوا ذلك في سياق الكتابة العلميّة.

على ما يبدو ان اقتراحات القوانين والسياسات المعمول بها تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، وانجازات حزب «يسرائيل بيتينو» لم تكن حدثاً عابراً او انحرافاً عن مجرى التاريخ. بل انها نتاج تحولات عميقة داخل المجتمع الإسرائيلي، كما يتضح من استطلاع مؤشر الديمقراطية في إسرائيل الذي نشر في آب ٢٠٠٩. العنوان الأبرز من هذا المؤشر هو ما خلص اليه المعدون «إذا أردت أن تكون «إسرائيليًا ويهوديًا حقيقيًا»، فعليك الوقوف ضدّ المواطنين العرب».

٥٣٪ من الجمهور اليهوديّ يؤيّدون هجرة العرب من إسرائيل

يستطلع هذا المؤشّر السنويّ مواقف الجمهور الإسرائيليّ من الديمقراطيّة، مواقفه من تطبيقها، ومدى تأييده لها، ومدى رضاه عن أداء الديمقراطيّة الإسرائيليّة، كما يقول مُعِدّو الاستطلاع. لقد ركّز الاستطلاع في العام ٢٠٠٩ على مواقف المهاجرين الروس إلى إسرائيل، الذين قَدِموا في نهاية الثمانينيّات. وهذا ما يتيح استطلاع رأي المهاجرين الجدد الذين يشكّلون نحو ٦٠٪ من المصوّتين لحزب «يسرائيل بيتينو»، الذي ينادي باشتراط المواطنة بالولاء للدولة.

تبيّن نتائج الاستطلاع أنّه «من ناحية الحقوق، الجمهور الإسرائيليّ يؤيّد بغالبيّته الحرّيّات السياسيّة على المستوى النظريّ، لكن هذا التأييد يتراجع عند التطرّق إلى حقوق عينيّة. كما يلاحَظ تراجع في تأييد مبدأ المساواة في الحقوق بين الأغلبيّة اليهوديّة والأقلّيّة العربيّة في الدولة. فغالبيّة المواطنين اليهود في الدولة لا يؤيّدون إشراك الأقلّيّة العربيّة في الحكومة أو في اتّخاذ القرارات المصيريّة المتعلّقة بمستقبل الدولة».[٢٨]

كما تعزّز نتائج الاستطلاع الادّعاءَ الذي ملخَّصُهُ أنّ ادّعاءات أفيغدور ليبرمان تجاه المواطنين الفلسطينيّين ليست مقتصرة على الهامش السياسيّ الإسرائيليّ. فإنّ اشتراط المواطَنة بالولاء، والمطالَبة بمحو المركّب القوميّ من هُويّة المواطنين الفلسطينيّين،

وخطّة تبادل الأراضي والترانسفير، كلّها تحوّلت إلى شبه مسلَّمات لدى أوساط واسعة في المجتمع الإسرائيليّ.

يُستدلّ من نتائج مؤشّر الديمقراطيّة لعام ٢٠٠٩ أنّ ٥٣٪ من الجمهور اليهوديّ يؤيّدون هجرة العرب من إسرائيل (ص ص: ٥٣-٥٥). وفي هذا الصدد، من بالغ الأهمّيّة ملاحظة الفرق بين مواقف السكّان القدامى ومواقف المهاجرين، كما يقول مُعِدّو الاستطلاع. حيث تبيّن أنّ ٧٧٪ من المهاجرين الجدد يؤيّدون تشجيع هجرة العرب من إسرائيل، مقابل ٤٧٪ من السكّان القدامى. يؤكّد محرّرو الاستطلاع أنّ هذا الفرق لم يتغيّر على نحوٍ جذريّ منذ الاستطلاع الأوّل عام ٢٠٠٣. وفي هذا الشأن يقولون: «يبدو أنّ المهاجرين الجدد يتعلّمون لدى وصولهم إلى إسرائيل أنّ الآراء النمطيّة تجاه العرب هي أمر مقبول في المجتمع الإسرائيليّ، وأنّ العرب مُعادون. فإن أردت أن تصبح يهوديًا حقيقيًا، فعليك الوقوف ضدّ المواطنين العرب».

يمكن القول إن العام ٢٠٠٩ تميز في رفع وتيرة استعمال السياسات المحافظة المتطرفة تجاه الهوية الفلسطينية وقمع البعد القومي للفلسطينيين في إسرائيل للحفاظ على يهودية الدولة وتفوق الهوية اليهودية الجامعة.

كما تدل النتائج على أنّ مواقف المهاجرين الجدد أقلّ ليبراليّة من مواقف المجتمع الإسرائيليّ. لكن هذا لا يعني أنّ مواقف المجتمع الإسرائيليّ هي مواقف ليبراليّة بخصوص المواطنين الفلسطينيّين؛ حيث نجد أنّ ٣٣٪ من السكّان اليهود القدامى يوافقون على إشراك حزب عربيّ في الحكومة مقابل ٢٣٪ من المهاجرين. ليس هنالك سوى ٢٧٪ من المجتمع الإسرائيليّ (١٩٪ من القدامى) يعارضون مقولة أنّه يجب تحديد أغلبيّة يهوديّة لدى اتّخاذ قرارات مصيريّة للدولة. يقول محرّرو الاستطلاع إنّ ثمّة نزعة متزايدة في نسبة اليهود الذين يشترطون وجود أغلبيّة يهوديّة لدى اتّخاذ قرارات مصيريّة للدولة. إضافة إلى ذلك، تُبيّنُ نتائج الاستطلاع أنّ ٥٦٪ من السكّان القدامى يوافقون على مقولة أنّه لا يحقّ إلاّ للمواطنين الموالين للدولة الحصولُ على الحقوق، مقابل ٦٧٪ من بين المهاجرين الجدد.

تضييق هامش الاحتجاج السياسي

كان سيل مشاريع القوانين التي تُميِّز ضدّ المواطنين الفلسطينيّين، وتمسّ بهم، الميزةَ الأبرزَ للكنيست الحالية، لكنّها لم تكن الميزةَ الوحيدة. محاولات تضييق رقعة النشاط والاحتجاج السياسيّ للمواطنين الفلسطينيّين وممثّليهم تستعين بالذراع القضائيّ. في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٩، أعلن المستشار القضائيّ للحكومة عن نيّته تقديم لائحة اتّهام ضدّ رئيس الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة («حداش»)، عضو الكنيست محمّد

بركة، بتهمة الاعتداء على رجال الشرطة وإعاقتهم في تأدية وظيفتهم خلال مظاهرة احتجاج على زيارة إيهود باراك للناصرة في تمّوز عام ٢٠٠٧،[٢٩] وفي نهاية العام ٢٠٠٩ قدم فعلا لائحة اتهام ضد النائب محمد بركة. كما اعلن المستشار القانوني للحكومة في نهاية العام عن قراره تقديم لائحة اتهام ضد عضو الكنيست سعيد نفاع بسبب زيارته لسورية. وقد قامت محكمة إسرائيلية بالحكم على الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الاسلامية الشق الشمالي بالسجن الفعلي لمدة ٩ اشهر بتهمة الاعتداء على شرطي خلال مظاهرات احتجاجية في القدس ضد تهويد الاقصى.

اتّخذ مجهود تقييد رقعة النشاط السياسيّ والاحتجاج المشروع للمواطنين الفلسطينيّين ضدّ سياسات الحكومة، في العام ٢٠٠٩، طابعًا عسكريًا كذلك. وكما هو معلوم، وُجِّهت من خلال تقرير «لجنة أور» انتقاداتٌ حادّة إلى الشرطة التي أنبتت «ثقافة» تتعامل مع المواطنين العرب كأعداء.[٣٠] ويبدو أنّ مُجْمَل المؤسّسة العسكريّة الأَمنيّة في إسرائيل تشارك في هذه «الثقافة»، فالخطوط العريضة للسياسات المتّبَعة تجاه المواطنين الفلسطينيّين تتحدّد الآن -في الأساس- من قِبَل المخابرات العامّة («شاباك») والجيش. ويبدو الأمر أشْبه بعودة غير رسميّة إلى الحكم العسكريّ الذي ساد حتّى العام ١٩٦٦. في أيّار المنصرم، أجْرَتْ قيادة الجبهة الداخليّة تمرينًا جرى التدرُّب خلاله على عدد من السيناريوهات الحربيّة. ونشرت صحيفة «معاريف» (٥/ ٥/ ٢٠٠٩)، أنّ أحد السيناريوهات التي جرى التدرُّب عليها يتمثّل في انتفاضة للفلسطينيّين في إسرائيل خلال حرب تنشب على الجبهة الشماليّة (مع حزب الله أو سورية). أكثر ما يشغل بال المؤسّسة العسكريّة هو أن يَسدّ شارعَ وادي عارة متظاهرون فلسطينيّون يقومون بالاحتجاج ضدّ الحرب.

وبحسب الصحيفة المذكورة: «على ضوء سيناريو يقضي بأنّ سكّان أمّ الفحم سيتمرّدون خلال حرب تدور رحاها في الشمال، وسيقومون بسدّ -طريق وادي عارة، تَقرَّرَ في جيش الدفاع الإسرائيليّ تخصيص كتيبة مشاة لهذا الغرض».[٣١] حصل تكتُّمٌ على هذا السيناريو لفترة طويلة في جهاز الأمن، وعلى الحلّ كذلك: تخصيص كتيبة جنود مشاة للجبهة الداخليّة، خلال المعارك، تمنع سكّان أمّ الفحم من سدّ طريق وادي عارة.

لتلخيص المحور السياسي والهوية الوطنية، يمكن القول إن العام ٢٠٠٩ تميز في رفع وتيرة استعمال السياسات المحافظة المتطرفة تجاه الهوية الفلسطينية وقمع البعد القومي للفلسطينيين في إسرائيل للحفاظ على يهودية الدولة وتفوق الهوية اليهودية

الجامعة. وقد رأينا تنامي في قَوْنَنة جهود غالبية الأحزاب الصهيونيّة في التحكّم بالذاكرة الجمعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، وتحديد قواعد نشاطهم السياسيّ، وتقييد البعد القوميّ في هُويّتهم. زد على ذلك الموافقة الواسعة من قبل أحزاب الائتلاف الحكومي على مطالب ليبرمان (زعيم حزب «يسرائيل بيتينو») للربط بين المواطَنة والولاء لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة صهيونيّة، رغم أن هذا المطلب لم يُكتب رسميًّا ضمن الخطوط العريضة للحكومة.

في مقابل هذا التحول في السياسات تجاه الأقلية الفلسطينية، هناك تحولات لدى المجتمع الفلسطيني ايضا. الا ان الأقلية لا تملك الادوات لمنع تلك السياسات او روافع ضغط تجاه الدولة سوى رفضها والاصرار على مواقفها السياسية وترجمتها في التصرف السياسي. وهذا ما برز في العام ٢٠٠٩. إذ لم تقدم الاقلية الفلسطينية، بالمجمل، تنازلات في مواقفها السياسية امام الضغوطات الممارسة تجاهها، ولم ترضخ لمطالب الاعتراف بيهودية الدولة وشرعنتها، ورفضت ان تكون محايدة في نضال الشعب الفلسطيني. بدا ذلك واضحا من خلال دعم غالبية الفلسطينيين لمضامين وثائق الرؤية المستقبلية التي نشرت في الاعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، والتي تطالب بتغير النظام السائد في دولة إسرائيل. اذ يتقبّل الجمهور العربيّ وفقا لسموحا بأغلبيّة ٩٢٪ (بالمعدّل) المَطالبَ التي تطرحها وثائقُ الرؤية المستقبليّة، في حين تلقى هذه المَطالب رفضًا من قبل الجمهور اليهوديّ (سموحا ٢٠٠٧). وتظهر دراسة سموحا انه عند الإجابة عن سؤال مباشر حول تحويل إسرائيل من دولة يهوديّة إلى «دولة الشعبين»، يوافق ٩١٪ من العرب. تتجلى هذه المواقف الرافضة لمطالب الحكومة والاجماع الصهيوني ايضا في استطلاع «مؤشر العلاقات العربية اليهودية» للعام ٢٠٠٨ (الذي نشر في العام ٢٠٠٩)، والذي يعده الباحث سامي سموحا منذ سبعينيات القرن المنصرم. اشارت نتائج المؤشر للعام ٢٠٠٨ إلى «تراجع وتطرف» في المواقف السياسية للفلسطينيين في إسرائيل، خاصة رفض يهودية الدولة.[٣٢] وبحسب المؤشّر، تتقبّل أقلّيّة ضئيلة من المواطنين الفلسطينيّين إسرائيل كدولة صهيونيّة، أي كدولة جميع اليهود في العالم (١٩٪). من جهة أخرى، إنّ ٩٥٪ من المواطنين اليهود يوافقون على أنّ من حقّ إسرائيل أن تحافظ على أغلبيّة يهوديّة. يعرض اليهود موقفًا صهيونيًّا قاطعًا، بينما يرفض العرب، بحسب سموحا، المكوِّناتِ الصهيونيّةَ للدولة.

ترفض الاحزاب العربية والاحزاب اليهودية العربية الممثلة في الكنيست، بمعظمها، الرضوخ لمطالب الحكومة والاجماع الصهيوني

كما بدا ذلك واضحاً في نتائج انتخابات الكنيست الاخيرة، التي هبطت فيها نسب تصويت الفلسطينيين للاحزاب الصهيونية إلى قرابة ١٨٪، ومواقف الفلسطينيين في

الحرب الاخيرة على غزة. اذ عبّر غالبيّة المواطنين الفلسطينيّين عن رفضهم للحرب (٨٥٪). [٣٣]

تشير كل هذه المؤشرات إلى عدم رضى، بل رفض الفلسطينيين في إسرائيل لصيغة النظام القائم. ورفضهم لمطلب الحكومة والاجماع الصهيوني بالاعتراف بيهودية الدولة، او التنازل عن الحقوق القومية الجماعية للأقلية الأصلانية.

وترفض الاحزاب العربية والاحزاب اليهودية العربية الممثلة في الكنيست، بمعظمها، الرضوخ لمطالب الحكومة والاجماع الصهيوني، وهي ما زالت تناهض السياسات الحكومية على الرغم من تقليص هامش العمل السياسي وملاحقة قيادات عربية، وعلى الرغم من شحّ انجازات الاحزاب العربية في الكنيست، من حيث سن قوانين تعمل لصالح الأقلية الفلسطينية او احباط قوانين تمس بمكانة الفلسطينيين. هذا ما يفسر، تنامي مكانة لجنة المتابعة العليا لقضايا العرب في العام ٢٠٠٩. إذ تم في نيسان ٢٠٠٩ انتخاب رئيس توافقي جديد للجنة، هو محمد زيدان، واعيد تفعيلها بعد فترة قصيرة من الخمول نتيجة عدم التوافق على شخصية رئيسها. كذلك برز في العام ٢٠٠٩ تنظيم احتجاجات جماهيرة جماعية متوافق عليها من جميع مركبات اللجنة. على سبيل المثال نجاح الاضراب العام والمظاهرة الجماهيرية في ١/ ١٠/ ٢٠٠٩ الذي اعلنت عنهم لجنة المتابعة في ذكرى هبة اكتوبر وانتفاضة الاقصى، يذكر ان هذا الاضراب يأتي لاول مرة منذ ست سنوات. ويمكن اعتبار ذلك بوادر لمحاولات الأقلية الفلسطينية استعمال آليات نضال شعبية جماهيرية لمعارضة السياسات الحكومية والصمود امام استفحال الضغوطات على الأقلية الفلسطينية، بالاضافة إلى العمل البرلماني. وقد جاء في بيان لجنة المتابعة ان قرار الاضراب هو:

«للتأكيد على أن ذكرى هبة القدس والأقصى هي مُناسبة وطنية كفاحية، وأن إعلان الإضراب العام في هذه المناسبة، وأمام التحديات الكبرى التي تقف أمامها الجماهير العربية، يحمل الكثير من المعاني والرسائل السياسية، وأن الإضراب العام والمسيرة المركزية تضع الجماهير العربية وقياداتها أمام تحد جماعي وحدوي، لا حَياد أو تردد فيه، ما يتطلب تَحمُّل المسؤوليات وتفعيل أقصى نشاط وحِراك سياسي وشعبي مُنظم، محلي وقطري، لتعبئة وإعداد الجماهير العربية، لجعل هذه المناسبة محطة تاريخية أُخرى في مسيرة هذه الجماهير، ولإيصال الرسائل السياسية لهذه الذكرى، بكل مركباتها ودوافعها وقضاياها، بأقوى وأبهى وأوضح وأنظم أشكالها». [٣٤]

وقد دعمت كافة الاحزاب والتيارات والمؤسسات الاهلية اعلان الاضراب. يوضح بيان للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، معاني الإضراب وأسبابه بشكل أكثر تفصيلاً، ويقول:

« يأتي الإضراب العام والشامل للجماهير العربية، هذه السنة تحديدًا، ردًا كفاحيًا استراتيجيا فاعلاً على تصعيد حكّام إسرائيل لسياساتهم العنصرية ضد جماهيرنا، واستفحال الفاشية وتحوّلها إلى تيار مركزي في المجتمع الإسرائيلي وفي صلب المؤسسة الحاكمة، كما يظهر بوضوح من سلسلة المشاريع والقوانين العنصرية الجديدة التي تستهدف وجود وحقوق وكرامة هذه الجماهير، ومن المخططات الاستيطانية في المثلث والجليل والنقب وخصخصة الأراضي المصادرة وأملاك اللاجئين والتهديد بهدم عشرات آلاف البيوت العربية وصولا إلى قوانين وقرارات هدر دم المواطنين العرب، والدفاع عن الإرهابيين الفاشيين، ومحاكمة شبان شفاعمرو، إلى مشاريع وقوانين منع إحياء ذكرى النكبة، وفرض النشيد والرموز الإسرائيلية، وعبرنة الأسماء، وصهينة مناهج التعليم، وإلى سياسة خنق القرى والمدن العربية وسلطاتها المحلية وإغراق المجتمع العربي في دوامات التجهيل والإفقار والبطالة والعنف، وإلى ربط المواطنة والحقوق والحريات بالولاء للصهيونية والتنكّر لحقوق الجماهير العربية القومية والمدنية، كأهل البلاد الأصليين وكمواطنين متساوي الحقوق، إلى آخره من سياسات معادية لهذه الجماهير باتت تشكّل برنامجًا تفصيليًا لمفهوم يهودية الدولة». [٣٥]

شرعنة الخطاب السياسيّ الذي يَعتبر المواطنين الفلسطينيّين خطرًا على يهوديّة الدولة

الا ان استمرار الخلافات بين الاحزاب العربية، يمنع لغاية الآن تغيير مكانة لجنة المتابعة العليا وطابعها، وتحد من نجاعة نضال الفلسطينيين في إسرائيل. خاصة النقاش حول انتخاب اللجنة بواسطة انتخابات مباشرة وتحويلها إلى جسم تمثيلي وتنفيذي، في اطار خصوصية حالة الأقلية في إسرائيل.

اجمال

يُظهر التقرير الحالي تزايد شرعيّة الخطاب السياسيّ الذي يَعتبر المواطنين الفلسطينيّين خطرًا على يهوديّة الدولة، وتنامي التسامح تجاه السياسة ومشاريع القوانين والممارسة المسيئة للعرب، إذ تتجنّد مؤسّسات الدولة لمحو التراث العربيّ من المشهد العامّ، وتُحاول وزارة التعليم فرض الصهيونيّة على الطلبة العرب، علاوة على ذلك، تحظى هذه الظاهرة بتأييد واسع بين المواطنين اليهود، كما يتضح من نتائج مؤشّر الديمقراطيّة لعام ٢٠٠٩.

لا ينبع الخطر الكامن في مشاريع القوانين التي جرى استعراضها بهذا التقرير، فقط من احتمال اجتيازها مسار التشريع اللازم، وانتهاكها للمكانة السياسيّة والقانونيّة للمواطنين الفلسطينيّين، ومطالبتها بمحو الذاكرة الجماعيّة والهُويّة القوميّة على نحوٍ قانونيٍّ. الخطر قائم، وإنْ لم تتجاوز هذه القوانينُ (أو بعضُها) عمليّةَ التشريع، لكونها تنقل إلى عموم السكان رسالةً مُفادُها أنّ انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيّين هو أمر مشروع. تُضفي مشاريع القانون شرعيّة على المفهوم الذي يدّعي أنّ هنالك مواطنين يمثّلون تهديدًا أو تهديدًا كامنًا، وتسبغ الشرعيّة كذلك على الربط بين المواطَنة والولاء، أي بين حقوق المواطنين والولاء. تَعدُّد مصادر الشرعيّة قد يخلق حالة تنضاف إلى دونيّة مكانة المواطنين الفلسطينيّين الاقتصاديّة والقانونيّة، وتتمثّل في تحوُّل الاعتداء الجسمانيّ عليهم إلى أمر مشروع.

تأثّر هذا الانعطاف الكبير في مواقف الجمهور والسياسات الحكومية بشكل كبير نتيجة انتقال الصراع بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل منذ اتفاقيات اوسلو، من خلاف وصراع على طابع حل القضية الفلسطينية إلى صراع على طبيعة الدولة. قبل اتفاقيات اوسلو كان الشرخ بين العرب واليهود حول معايير حل الصراع الإسرائيلي العربي، القدس، الحدود، اقامة دولة فلسطينية وقضية المساواة دون تعريفها او ربطها بطبيعة الدولة. بعد اتفاقيات اوسلو وتنامي التيار الوطني من جهة وتنامي التيار المحافظ في السياسية الإسرائيلية تحول الصراع إلى المحور الداخلي وطبيعة الدولة ومكانة الفلسطينيين وتقاسم السلطة، وهذا تغيير جوهري.

وينتج من هذا التحول، تحول اساليب التمييز التي سادت حتى التسعينيات، بواسطة السياسات العامة والتمييز البنيوي غير معلن، والتي لم تكن بصيغة قوانين تمس بالعرب بشكل واضح وصريح، بل قوانين تمنح افضلية لليهود، نحو، قوانين الهجرة، الاراضي، المواطنة، وما إلى ذلك، بعد انتفاضة الاقصى، إلى تمييز مقصود

وصريح وشرعي. تغيرت المعادلة، بات شرعياً ومقبولاً بل مطلوب ان تسن قوانين تمس بالعرب بشكل مباشر، ابتداءً من الهوية والوعي السياسي القومي. بل ان عدداً من صناع القرار السياسي والامني اعلنوا بشكل رسمي ان العرب في إسرائيل باتوا يشكلون خطراً استراتيجياً على دولة إسرائيل كدولة يهودية.

أما في الشق الاقتصادي، فرأينا انه ما دامت دونية الاقتصاد العربي تخدم المشروع الصهيوني واهداف الدولة ولا تشكل عائقًا امام تطور الاقتصاد الإسرائيلي، فلا يتم أي تعامل جدي مع موانع التنمية الاقتصادية. لكن حين تحولت المؤشرات الاقتصادية لدى الفلسطينيين في إسرائيل إلى عائق امام تحقيق اهداف اقتصادية وسياسية إسرائيلية، مثل الانضمام إلى مؤسسات اقتصادية دولية، حينها، تسمح الدولة، بل تبادر إلى تغير الاوضاع، بشرط ان يكون سقف التطور هو الاهداف الإسرائيلية، وان يكون التطور في خدمة دولة إسرائيل، وان لا يتحول التطوير الاقتصادي إلى رافعة لتغيير المطالب السياسية للفلسطينيين. من هنا نجد ان تطبيق السياسيات النيو ليبرالية قد يسهل الاوضاع الاقتصادية للفلسطينيين على مستوى الافراد بعد سنوات من الاهمال وإعاقة التنمية، لكنه في المقابل يعمل على قمع الهوية الفلسطينية والذاكرة الجمعية للفلسطينيين، وينمي ويشدد على الهوية والمكونات اليهودية للدولة.

برز في مقابل تلك التحولات في العام ٢٠٠٩ نضوج جماعي فلسطيني جديد يرفض قبول دولة إسرائيل كدولة يهودية ويطالب بتغيير طبيعة النظام القائم. وقد تحول هذا الرفض او الصراع على طبيعة الدولة إلى ركيزة أساسية في الشرخ او الصراع بين الأقلية الفلسطينية وبين المجتمع اليهودي والدولة. هذا الشرخ تعمق في العام ٢٠٠٩ بشكل جلي، وبات يتأثر، أكثر من أي وقت مضى، بالاضافة إلى السياسات تجاه الفلسطينيين من سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وسياسات إسرائيل تجاه محيطها العربي. وقد ترجم ذلك في الانتخابات الاخيرة للكنيست من خلال انهيار التصويت للاحزاب الصهيونية لدى المجتمع الفلسطيني.

التحولات الواردة في هذاالفصل، لدى المجتمع الإسرائيلي والحكومة من جهة، ولدى المجتمع الفلسطيني، هي تحولات استراتيجية سيكون لها اسقاطات على مستقبل العلاقات بين الدولة والأقلية الفلسطينية، وستزيد من حدة الصراع، وربما تأخذ منحىً تصادمياً في المستقبل غير البعيد.

مصادر

العبرية

١. حزوني، يورام، ١٩٩٧. «مائة عام على دولة اليهود»، **تخيلت**، العدد ١٣، ربيع ١٩٩٧.

٢. درور، يحزقيل، ١٩٩٧. **تجديد الصهيونية**. المكتبة الصهيونية، الهستدروت الصهيونية العالمية، القدس.

٣. رام، اوري، «الفجوات الجديدة: رأس مال عالمي، ما بعد النظام الفوردستي، وعدم المساواة»، لدى، داني فيلك واوري رام (محرِّران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة**. القدس: فان لير: ٣٤-١٦.

٤. سموحا، سامي، ٢٠٠٦. «وثائق الرؤيا المستقبليّة العربيّة: تهديد إستراتيجيّ أم قاعدة للحوار؟»، **ورقة مواقف رقم ٦**. بيت بيرل: صندوق بيرل كاتسنيلسون.

٥. سموحا، سامي، ٢٠٠٧. «مؤشّر علاقات اليهود والعرب في إسرائيل ٢٠٠٧»، لدى: مسؤوليّة مَن هذه؟، مؤتمر حيفا الثاني للمسؤوليّة الاجتماعيّة. حيفا: مركز المسؤوليّة الاجتماعيّة، جامعة حيفا. ص ٤٤-٤٥.

٦. شاليف، ميخائيل، ٢٠٠٤. «هل حولت العولمة واللبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد عادي»، لدى، داني فيلك واوري رام (محرِّران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة**. القدس: فان لير: ١١٥-٨٤.

٧. شاليف، ميخائيل، ووجال ليفي، ٢٠٠٤. «الخاسرون والفائزون للعام ٢٠٠٣: ايديولوجيا، المبنى الاجتماعي وتغيرات سياسية»، لدى: أريان أريان آشير، وميخال شمير (محرِّران)، **الانتخابات في إسرائيل- ٢٠٠٣**. القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، ص ٢٤٧-٢٧٦.

٨. غبيزون، روت، ٢٠٠٦. **شروط لازدهار دولة إسرائيل: أهداف عليا لدولة إسرائيل وإسقاطاتها**. مؤسسة ش. نأمان، حيفا: معهد التخنيون.

٩. غوتوين، دانئيل، ٢٠٠٣. «ما بعد الصهيونية، الخصخصة واليسار الاجتماعي»، لدى طوبيا فيرليغر (محرر)، **جواب إلى زميل ما بعد الصهيونية**، يديعوت احرونوت.

١٠. فيلك، داني، ٢٠٠٤. «إسرائيل موديل ٢٠٠٠»، لدى، داني فيلك واوري رام (محرِّران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة**. القدس: فان لير، ٥٦-٣٤.

١١. لوستيك، ايان، ١٩٨٥. **عرب في دولة يهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية قومية**. مفراس، حيفا.

مصادر الانجليزية

12. Gershon. Shafir and Yoav. Peled. 2005. Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship. Cambridge.
13. Ben-Porat. Guy. 2005. «Netanyhu>s Second Coming: A Neoconservative
14. Policy Paradigm?.» Israel Studies. 10 (3): 225245-.
15. Kimmerling. Baruch. 2001. The Invention and Decline of Israeliness: State. Society. and Military. Berkeley: University of California Press.

الهوامش

١ إلاّ أنّه، وفي خبايا الأُمور، هناك استمرار للدّور الاقتصاديّ للدّولة بواسطة وسائل أُخرى.

٢ رئيس الحكومة الاسبق اولمرت اقام مؤتمر خاص لتطوير «الوسط العربي»، تحت اسم مؤتمر رئيس الوزراء لتطوير الوسط العربي.

٣ http://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2008.pdf

4 http://www.cbs.gov.il/webpub/pub/text_page.html?publ=54&CYear=2007&CMonth=1

٥ موقع سلطة التطوير الاقتصادي للوسط العربي: http://www.pmo.gov.il/PMOAr/PM+Office/rsuiot/ecoAR.htm

٦ ذي ماركير، ١٦/ ١/ ٢٠١٠.

٧ pdf.44394444/40/http://www.oecd.org/dataoecd/0

٨ على سبيل المقال، راجعو مقابلة مع يارون زليخا، محاسب الدولة السابق في المجلة الاقتصادية «مالكم»، العدد ١٧ تموز ٢٠٠٨.

٩ اقتراحات القوانين الواردة في هذا الجزء هي تلخيص من تقارير الرصد السياسي الدورية التي تنشر في مركز مدى الكرمل. للاطلاع على الاقتراحات بتوسع www.mada-research.org

١٠ شارون روفي- أوفير، «أعضاء كنيست عرب ضدّ مبادرة يشاي: اقتراح مَرَضيّ». Ynet، ٤/ ٦/ ٢٠٠٩.

١١ المصدر السابق.

١٢ طرحه على طاولة الكنيست، في تاريخ ٤/ ٥/ ٢٠٠٩، عضوُ الكنيست يريف ليفين (ليكود).

١٣ طرحه على طاولة الكنيست عضوا الكنيست دافيد روتيم وروبيرت أيلتوف، في تاريخ ١/ ٤/ ٢٠٠٩.

١٤ طرحه على طاولة الكنيست عضوا الكنيست دافيد روتيم وأليكس ميلر، في ٤/ ٥/ ٢٠٠٩.

١٥ طرحه على طاولة الكنيست، في ١/ ٤/ ٢٠٠٩، أعضاءُ الكنيست دافيد روتيم، وروبيرت إيلتوف، وموشيه ماطلون، وأليكس ميلر.

١٦ طرحه على طاولة الكنيست، في ١/ ٤/ ٢٠٠٩، عضوُ الكنيست زفولون أورليف.

١٧ طَرَحَهُ على طاولة الكنيست، في ١/ ٤/ ٢٠٠٩، عضوُ الكنيست أفيغدور ليبرمان وآخرون.

١٨ يهلي موران زليكوڤيتش، واي نت، ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٩

١٩ المصدر السابق.

٢٠ المصدر السابق.

٢١ روعي نحمياس، واي نت، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٩.

٢٢ المصدر السابق.

٢٣ أوري كشتي، هآرتس، ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٩؛ يهلي موران زريكوڤيتش، واي نت، ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٩.

٢٤ للمزيد حول هذا الموضوع، راجعوا: إمطانس شحادة، **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة ٢٠٠٥**. حيفا: مدى الكرمل.

٢٥ طُرح على طاولة الكنيست، في ١/ ٤/ ٢٠٠٩.

٢٦ المصدر السابق.

٢٧ طرحه على طاولة الكنيست، في ١/ ٤/ ٢٠٠٩، عضوُ الكنيست زفولون أورليف.

٢٨ آشر أريان، ميخال فيليبوف وآنه قنفلمان، ٢٠٠٩، مؤشّر الديمقراطيّة الإسرائيليّة ٢٠٠٩. القدس، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة: ص ١١ (بالعبريّة).

٢٩ موقع NRGمعاريف، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٩.

٣٠ لجنة التحقيق الرسميّة لاستيضاح الصدامات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليّين في أكتوبر ٢٠٠٠.

٣١ شارون روعي، «معاريف»، ٥/ ٥/ ٢٠٠٩.

٣٢ مؤشّر علاقات اليهود والعرب في إسرائيل. مؤتمر مؤشّر ٢٠٠٨، جامعة حيفا، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٩.

٣٣ إفرايم ياعَر وتمار هيرمان، مؤشّر الحرب والسلام- كانون الأوّل ٢٠٠٨. مركز تمي شطاينيتس لدراسات السلام، جامعة تل أبيب.

٣٤ بيان لجنة المتبعة العليا عن قراراعلان الاضراب العام صدر بتاريخ ١٠/ ٩/ ٢٠٠٩.

٣٥ موقع الجبهة الديمقراطية، ٦/ ٩/ ٢٠١٠.